جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات إقليمية

مطبوعة بيداغوجية مقدمة للسنة الثالثة دراسات اقليمية

تحليل النزاعات الإقليمية

الدكتورة : غنية بوخرص

السنة الجامعية 2023/ 2024

محاور المطبوعة:

1- مفهوم النزاع وبعض المصطلحات الأخرى التي تتقاطع معه

2-مكونات النزاع الدولي

3-أنواع النزاعات الدولية

4- أسباب النزاعات.

5- نظرية النزاع الدولي.

مقدمة:

في نظام الدولة الواحدة يكون السلام هو السائد، وعندما تكون دولتان تصبح الحرب واردة أو قائمة ،وعندما تكون ثلاثة دول فأكثر يبدأ التحالف.

وهذا ما تعبر عنه سيرورة العلاقات الدولية التي لا تخرج عن ثلاث صور: تعاون، خلاف، أو تسوية الخلاف ،ويرتبط النزاع الدولي بتناقض المصالح التي تتحكم فيه إرادة الدول الطبيعية في السيطرة والتوسع والبحث عن التفوق، الشيء الذي يدفع بها إلى اكتساب عناصر القوة، ليس لذات القوة ولكن لردع الآخرين وإلحاق الهزيمة بهم إذا تطلب الأمر ذلك.

حظي موضوع النزاعات الدولية بأهمية متزايدة، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث مر بفترتين أساسيتين، الأولى فترة التأسيس لهذا الموضوع، وكانت في الخمسينات والستينات ،بينما فترة البناء حصلت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث أسهم كثير من المفكرين والمنظرين في مجال النزاعات، فهناك الرواد الأوائل لهذا الموضوع أمثال ماري بارك قوليت، وهناك المساهمون في تأسيسه مثل كنيث بولدينغ وجون بيرتون، وهناك من ساهم في تطوير موضوع النزاعات مثل ويليم زارتمان وهيربيرت كيلمان وآدل كيرل، وهذا من خلال الدراسات النظرية الميدانية، وتابع ذلك فترة إعادة البناء، وهي فترة ما بعد الحرب الباردة وما تميزت به من متغيرات.

كما تدعم موضوع النزاعات الدولية بعد أن اهتم بالسلم والحرب، من قبل مؤسسات عديدة مثل معهد أبحاث السلام في النرويج ومركز حل النزاعات في جامعة ميتشيغن ومركز دراسات النزاعات الدولية في جامعة ستانفورد، وكالة الولايات المتحدة لمراقبة السلاح والتسلح، مؤسسة الأبحاث المتعلقة بالسلام والتربية والتنمية في جامعة كولورادو، بالإضافة إلى جهود الأمم المتحدة....الخ.

وهكذا تتضح أهمية دراسة النزاعات الدولية التي تفرضها عدة إعتبارات ،بأنها تكمن في الحاجة إلى تعميق الدراسات والبحوث وتحليل الأسباب الحقيقية المؤدية للنزاعات، سواء أكانت داخلية أو خارجية ، نظرا للارتباط الموجود بينهما في كثير من المواقع، وهو ما يؤدي في النهاية الى البناء النظري للتراكم المعرفي في هذا الميدان الذي ساهم فيه كثير من المفكرين، ويحتاج الى بناء جديدة لضبط آليات جديدة بإمكانها تحقيق العدالة والسلام والمصالحة في العالم. وهي الرغبة التي تزداد كلما عرفت الإنسانية مأساة الحروب والدمار أكثر .

لقد أثر هذا الوضع بدرجة واضحة في منحنى النزاعات الدولية. فإبان الثنائية القطبية تحكم المعسكران في إدارة النزاعات الدولية، من حيث بدايتها وتسييرها ونهايتها ،إلا أن نهاية الثنائية القطبية أثر في تطور العلاقات الدولية وتقدم القانون الدولي، ومنحت الفرصة للمنظمات الدولية والإقليمية وزادت أهمية تنظيمات المجتمع المدني ومراكز البحث وتطورت النظريات التي تبحث في النزاعات وتحليلها، سواء كانت دولية أم داخلها بتنوع أسبابها.

ومع ذلك ظهرت عدة استراتيجيات في التعامل مع النزاعات الدولية، حيث اقترن أسلوب التحفيز والترغيب بأسلوب الوعيد والتهديد، المرتبطين بمصالح الدول العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كما تطورت أساليب فض النزاعات الدولية عن طريق الدبلوماسية الوقائية، الذي مارسته المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني، التي ازدادت أهميتها سواء في تنظيم حلقات النقاش وورش العمل أو في تطوير الدراسات والبحوث، والتقت بذلك مع ما يعرف بالوقائيين ،الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث مع الدور الذي تقوم به مراكز السلام عبر العالم.

إن فهم النزاعات الدولية، يتطلب التطرق لعناصرها الأساسية، من تعريف المصطلح وما يتداخل معه، كالحرب والأزمة...الخ، ثم أسباب النزاعات الدولية وأهم المداخل النظرية لفهم ظاهرة النزاع الدولي، كما

أنه من الأهمية التطرق إلى وحدة تحليل النزاعات، حيث اعتبرت الدولة أهم فاعل في الساحة الدولية، إلا أن تطور العلاقات الدولية أفرز معطيات جديدة وصعدت وحدات أخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية والمختصة وكذا الشركات العابرة للقوميات والتنظيمات بمختلف صورها وأهدافها وكذا الأفراد، وغدت مهمة لدارس النزاعات الدولية ولمن أراد أن يقترب أكثر لمعرفة هذا الحقل.

مثل ما هو الحال في دراسة النزاعات الدولية، فإن التاريخ لم يسجل لنا نزاعا دوليا استمر إلى ما لا نهاية ،بغض النظر عن المراحل التي قطعها والوسيلة التي استخدمت فيه، وعليه فإن دراسة حل النزاعات الدولية وإنهائها تعد موضوعا مهما، سواء شهد النزاع حالة استخدام القوة أو لم يتحكم إليها، إذ هناك إمكانية إدارته والتحكم فيه.

ينتهي النزاع الدولي إما بالقوة وهو ما يعني إخضاع طرف للطرف الآخر، وإما بالوسيلة السلمية، ويأخذ في هذا المسار صورا عديدة، كالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، والملاحظ أن كل نزاع يختلف عن الآخر ومن ثم فإن موضوعه وأطرافه تلعب دورا مهما في تحديد طريقة إنهائه وحله، كما أن حل النزاع في كثير من الحالات لا تؤدي إلى إنهائه كلية بل تجميده ومن ثم إما الذهاب به إلى الحل النهائي أو عودته كلما استدعت الظروف الدولية والداخلية ذلك.

وينجر عن النزاعات الدولية صورتين، فإما أن تضعف الدولة وتزول أو تبقى لأنها قوية أو لأن دولا أخرى تساندها وتحميها، وإذا لم يتوفر لها ذلك فإن مآلها الزوال، وسجل لنا التاريخ كثيرا من هذه الصور. كما أن طبيعة النظام الدولي الحالي وعلاقة القوة بين الفاعلين الدوليين،وتداخل العلاقات بين مختلف المستويات، ستكون لها الكلمة الفصل في النزاعات الدولية مستقبلا، سواء تعلق الأمر بشكلها أو مضمونها ،أسبابها وتطورها ،بدايتها ونهايتها.

ونأمل أن يكون هذا الكتاب إضافة مفيدة للمهتمين بالعلاقات الدولية، إلى جانب ما هو متوفر من مادة علمية في هذا المجال ، لمساعدتهم أكثر على فهم الظواهر الدولية، ماضيا، حاضرا ومستقبلا.

أولا: التعريف بالنزاع الدولي المشابهة له

1مفهوم النزاع الدولي:

لا يوجد اتفاق بين المختصين على تعريف واحد لمصطلح النزاع (conflit). ويعود سبب هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى عدم وجود تفسير عام/لظاهرة النزاع الدولي/ فالغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة، وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه واستخدام قواعده في دراسة وتحليل حالات أخرى، فالنزاع العراقي–الأمريكي مثلا، يختلف عن النزاع الإسرائيلي –الفلسطيني، وهكذا.

وعموما يرى كثير من المفكرين، أن هناك تصورين للنزاع، الأول موضوعي والثاني ذاتي، فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف، إذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض والمواقع التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى، أما التصور الذاتي فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا[1]، لأنه نطلق من الذاتية والموضوعية.

لقد أدى ذلك إلى لجوء كل باحث لصياغة تعريف إجرائي يناسب موضوع بحثه ويتفق مع فرضياته حول النزاع حال الدراسة وملابساته، فاستخدم مصطلح النزاع للتعبير عن معاني عديدة وعلى مستويات مختلفة، منها الفردي والقومي والدولي، فمصطلح النزاع يرجع في أصوله التاريخية الى بداية تناقض مصالح المجموعات البشرية والتهديد القائم لهذه المصالح. وامتد المصطلح اليوم ليشمل كافة المواقف التي لا يوجد فيها توافق بين المصالح ،نزاع مسلح، نزاع اقتصادي، نزاع سياسي...الخ.

[1] عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر ،موفم للنشر، ط1 ، 1992، ص95.

والنزاعات تتباين سواء من حيث نشأتها أو الأطراف المشاركة فيها أو تلك التي يمكن أن تتأثر بها، وكذا الموارد اللازمة لإدارتها، ولذلك فإن لكل نزاع خصوصياته، كما أن لكل باحث وجهة نظره التي ينطلق منها في دراسته، وهذا نتيجة ما يختزنه عقل كل باحث من عقائد وخلفيات اجتماعية وتاريخية وغيرها.

لهذه الأسباب فإننا لا نجد نظرية تفسيرية عامة يمكن الاعتماد عليها في دراسة النزاعات الدولية، والاعتماد على نتائجها في تحليل مختلف النزاعات وبالرغم من الاختلاف الحاصل فإننا سنعرض بعض التعاريف التي قدمت للنزاع الدولي.

المقصود بالنزاع الدولي، الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، وبدت هذه الأمور متناقضة بينهما، إلا أنها في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف سلميا وبالطرق الدبلوماسية[1].

وتوصل ألن فيرجسون (Allen verguson) إلى أن النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى إن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.

وإذا كانت الأزمة عند فيرجسون لا تصل إلى حد استخدام الوسيلة العسكرية ،بمعنى أنه لا يدخل الحري ضمن نطاق موقف الأزمة، فإن الحرب في النزاع الدولي تعد أعلى مراحل تصعيد النزاع، بل إن الحرب تعد إحدى الأدوات المستخدمة لإدارة النزاع ضد الخصم للرضوخ لمطالبه. كما يعرف النزاع بأنه تعارض

[1] صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولي، ط1 ،2006، ص21.

وتصادم بين إتجاهات أو عدم توافق في المصالح بين كرفين أو أكثر مما يدفع بها مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[1]. وهنا تطرح وسيلة العنف كأداة للتغيير.

على العكس من ذلك هناك من لا يدخل وسيلة العنف في تعريفه للنزاع، من ذلك أن النزاع الدولي عبارة عن :"خلاف بين دولتين علة مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما. بينما عرفت محكمة العدل الدولية النزاع الدولي بأنه "خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض الأطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين"[2].

ويرى روبرت نورث (Robert. C.north) أن النزاع بين الدول لا مفر منه، وأسبابه تكمن في وجود تناقض وتعارض، بحيث ما تتخذه إحدى الدول من سياسات دفاعية وأفعال وتحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي... تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديداً لأمنها، كرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها في المجالات المذكورة، وهو ما يثير حفيظة الدول الأولى، فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل. وهكذا في سلسة من الفعل ورد الفعل، ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه. وهذا واض بين الدول العربية وإسرائيل ،إذ تعتبر هذه الأخيرة أي مسعى دفاعي لأي بلد عربي بمثابة التعبئة والاستعداد للاعتداء عليها مما يتطلب منها منعه والوقوف ضده، مثل ما ذهب إليه مبررها عندما ضربت المفاعل النووي العراقي سنة 1981. وكانت فيما بعد وراء الإطاحة بنظام صدام حسين والعداء لإيران وسوريا وبلدان أخرى على أساس أن سياستها معادية لها، وتشكل تهديدا لوجودها حاليا ومستقبلا.

---

[1] ناصيف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان ،دار الكتاب العربي، 1995،ص290.

[2] –كمال حماد ،**النزاعات الدولية**،ص17.

والصفات المميزة للنزاع، أنه دائما يرتبط بمسألة العدالة في الشيء المختلف عليه بين أطراف النزاع، بمعنى أن معظم المنازعات الدولية ليست حول الشيء الذي يريده كل طرف بالتحديد[1]، وإنما عدم الشعور بالعدالة على ما يمنحه له النزاع مما يجعله يستمر فيه، إذا استمر الشعور بالغين وعدم العدالة، ويدل هذا بأن النزاع نوع من الخلاف، يحاول المشتركون فيه الحصول على عامل الربح، أي تحقيق الكسب على حساب الآخرين.

مما سبق نتوصل الى عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه بشأن النزاع الدولي، فالبعض يعتبره سلسلة من التفاعلات الصراعية، والبعض يراه تحول في نظام دولي عام أو فرعي ،كما أن صوره المختلفة جعلت من الحرب موضوعاً للنزاع وأحياناً ليس بالضرورة أن يأخذ هذه الصفة.

وعليه فإن غياب النظرية التفسيرية العامة لظاهرة النزاع الدولي يعود إلى أن لكل نزاع خصوصياته ،وإن كان هذا لا يمنع من تقديم تعريفا للنزاع الدولي نراعي فيه عدة اعتبارات أهمها:

1-تعدد موضوعات النزاع الدولي، نزاع ذو بعد سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، حدودي.

2-عالمية النزاع، حيث تمتد آثاره لتشمل العديد من البلدان، بمعنى لا يقتصر النزاع على أطرافه المباشرين، بل يشمل مصالح العديد من البلدان غير المباشرة.

3-النزاع ينطوي على آثار حالية وأخرى مستقبلية، تظهر على المدى البعيد، بمعنى أن النزاع ممتد والآثار التي يخلفها ستظل قائمة لعدة سنوات أخرى، فالنزاع يحدث نتيجة تعارض المصالح أو عدم التوافق بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم والسعي إلى تغييره[2].

[1]-محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، مرجع سابق،ص6.

[2] -ناصيف يوسف حقي، مرجع ،ص290.

فالنزاع يعني تنازع الإرادات الوطنية نتيجة الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها مما يؤدي في النهاية إلى إتباع سياسات خارجية تختلف أكثر ما تنفق.

وعليه فإن النزاع الدولي وفقاً لذلك هو:" تناقض في المصالح غالباً ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد او الاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية"[1].

ونظراً للتداخل الكبير بين النزاع ومصطلحات أخرى، فإننا نرى من المفيد التطرق ولو بإيجار الى بعض هذه المصطلحات لتوضيح الرؤية ومعرفة نقاط التقاطع فيما بينها.مثل الحرب، الصراع ،الأزمة والتدخل...الخ.

2.مفهوم الحرب:

يعتبر كارل فون كلاوزفتز، أن الحرب ليست شيئاً مختلفا عن المبارزة على نطاق واسع، فالحرب عملا من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم عل تنفيذ إرادتنا، فالعنف بالمعنى البدني(لأنه لا وجود للعنف الأخلاقي إلا في مفهوم الدول والقانون) هو إذن الوسيلة، ما الغاية فهي فرض إرادتنا على الخصم[2]. كما يعتبر كلاوزفتز الحرب بأنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنف يقصد منه إجبار الخصم على الخضوع[3].

فالحرب تعبر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف، وأقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل

---

[1] –عزت عبد الواحد سيد محمود، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990–1991، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 1994 ،ص19.

[2] –كارل فون كلاوزفتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2 ،1980، ص74.

[3] –عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1 ،ص170.

إدارة الحروب. ولذلك فهي حالة استثنائية في حياة الدول، لأن الأصل فيها هو الحياة الطبيعية العادية، أي السلم.

في حين يعتقد البعض العكس، ويرى أن الأصل هو الحرب، كما يقول ريمون آرون،R.Aron حسب المثل البريطاني، بأن السلام ما هو إلا فترة راحة بين حربين[1]. وهي بذلك تتقاطع مع تعريف الاستراتيجية حسب تعريف بازيل .هـ عام1967 بأنها "وضع الامكانيات العسكرية من أجل بلوغ نهايات وأهداف سياسية"[2].

أما أ.جونسون، فيعرف الحرب، على لأنها نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية كالقبائل والاحزاب الدينية أو السياسية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الدول. في حين يعرفها برتراند راسل بأنها: بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل منها قتل وتشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف معين[3] أما ف.بيير ،فيعتبر الحرب، بمثابة قيام عنف دولي مباشر. ولقد قدم بعض الباحثين تعريفا للحرب يعتمد على معايير كمية حيث أعتبر سنفر وشمول وكذلك دويتش وسنفاس أن قيام الحرب يستوجب تحقيق ثلاث شروط:

1-وجود ألف قتيل كحد أدنى للنزاع المسلح.

2-تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة.

---

[1] Gerard aMonitifroy, puissances et conflits ,**analyses et decisions geopolitiques**, canada ,edition du fleuve ,1990,pp72-73.

[2] Phillipe moreau defalges ,**problemes strategiques contemporains**, edition hachette, paris ,2eme edition ,ict,1994 .p.10.

[3] -ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق،ص294.

3–وجود تغطية شرعية ،أي أن هناك دولة أو وحدة سياسية تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية[1].أما روسو فإنه يعرف الحرب بأنها عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية. وهكذا فإن الحرب تستلزم مضمونا معنويا، فهي تعبر عن إرادة وعزم الدول التي تعيش في حالة من الاضطراب وتكشف عن هدفها[2].

وباستخدام هذه المعايير، يمكن إعطاء تعريف دقيق للحرب، حيث نميزها عن أعمال العنف الأخرى، كالاشتباكات الصغيرة والمحدودة وبعض اعمال الشغب التي تحدث أحيانا، وهذا بالرغم من أن المعايير المستعملة غير محدودة بشكل دقيق وعلمي وإنما تبقى نسبية في أغلب الحالات، ونأخذ بتعريف قاموس العلاقات الدولية ، "الحرب عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة، تستخدم فيه القوات المسلحة"[3].

وعموما تستخدم الحرب كأداة للسياسة الخارجية للدولة في الحالات تثبت فيها الأدوات الدبلوماسية إخفاقها وعدم جدواها. وعلى الرغم من أكثر من الكثير من المواثيق الدولية تحضر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليها على أنها عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدامها، إلا أن ظاهرة الاعتماد على لحرب كأداة للسياسة الخارجية ما تزال قائمة ومستمرة[4]. ومن ناحية النوعية فإن الحرب تتخذ عموما صورتين:

1.الحرب الهجومية:

[1] –ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق،ص294.

[2] –عن: حسين حيدي، استخدام القوة في العلاقات الدولية من منظار: القوانين الدولية والفقه الشيعي، دراسة مقارنة، بدون مكان وسنة الطبع،ص41.

[3] –نفس المرجع،ص39.

[4] –اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والعلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية ،ص123.

تتمثل الحرب الهجومية في انتهاك السيادة الاقليمية لدولة من الدول، أو الاعتداء على استقلالها السياسية بغرض تحقيق هدف قد يكون شاملا كالاستلام الكامل غير المشروط لدولة المستهدفة، أو قد يكون هدفاً محدوداً كإكراه الطرف الآخر على الرضوخ لمطلب معين، مثل: الحرب الإسرائيلية العربية عام 1967 وكذا الحرب الأمريكية ضد العراق في 1990 بهدف إخراجه من الكويت.

2.الحرب الدفاعية:

فالحرب الدفاعية، تعني أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك، إما دفاعاً عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها، أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها، والذي لا تنفع معه الأدوات الأخرى الأقل عنفا، وغالبا ما تلجأ الدولة الى تقوية قوتها الدفاعية بدعم قدرتها على الردع وبالصورة التي قد تساعدها على إحباط أهداف الهجوم[1]. وللحروب أشكالا وصورا عديدة نذكر أهمها:

1-الحرب المحدودة.

2-الحرب الوقائية.

3-حرب الإحباط.

4-الحرب الأهلية.

5-الحرب النفسية والدعائية.

6-حرب الاستنزاف.

7-الحرب العادلة، والحرب غير العادلة.

[1] -نفس المرجع،ص140.

8-حرب التحرير.

9-حرب العصابات.

10-الحروب الإثنية والدينية والعرقية.

كما أن للحرب أسباب عديدة، تتقاطع في كثيرها مع أسباب النزاع، وأهمها[1].

1-الاختلاف في توزيع القوى الدولية ،مما يغري الدول القوية للاعتداء على الدول الصغيرة.

2-رغبة الشعوب في التخلص من حكم أجنبي، أو لضم أقليات تعيش تحت حكم أجنبي.

3-الاعتقاد بأن المجتمعات تتطور من خلال المنافسة الناتجة من قاعدة البقاء للأقوى.

4-فشل الاتصالات وسوء العلاقات نتيجة سوء الفهم وعدم الادراك.

5-سباق التسلح الذي يزرع الشك والخوف ويولد حب اكتشاف واكتساب مزيد من القوة.

6-استغلال الحرب لتحقيق وحدة داخلية للدول، وخاصة لدى الدول التي تعاني من صعوبات التماسك الداخلي.

7-الطبيعة العدوانية والغريزة حو العدوان لدى بعض الدول وقياداتها.

8-الدوافع الاقتصادية والعلمية عندما تولد الرغبة في التوسع.

9-تعقيدات الصناعة العسكرية وجماعات الضغط التي تعمل لصالحها.

10-التضخم السكاني والبحث عن الحل على حساب الدول الأخرى.

[1] -محمد نصر مهنا، خلدون ناجي علوش، مرجع سابق،ص ص 53-54.

11-البحث عن مصالح عظيمة والمكانة اللائقة في النظام الإقليمي أو الدولي.

ونشير في النهاية، إلى اختلاف النظرة الى الحرب، إذ ترى بعض التيارات في الحرب، قمة عنوان الحياة وتحقيق الذات، ويرتبط ذلك خاصة بأفكار التفوق العنصري وكل من لديه المصلحة في الحرب، بحيث يصبح السلم غير مرغوب فيه[1] وبالرغم من ذلك فإن الحرب تبقى بشكل عام ظاهرة تدميرية للمجتمعات والنتاج الحضاري، فضلا على نتائجها السلبية على مختلف القطاعات. اللهم إذا كانت حرباً دفاعية فهي تساهم في زيادة الشعور بالانتماء الاجتماعي والتضامن مع قضايا الشعوب المقهورة[2].

3.مفهوم الصراع

يعد الصراع صفقة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي، وهو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات ، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة[3]. كما يعد الصراع تنافس أو صدام بين طرفين أو أكثر من القوى او الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالدول والشركات...)، يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من حقيق ذلك بمختلف الوسائل، والصراع ظاهرة طبيعية في كل الميادين، يكون مباشراً أو مسلحاً واضحاً أو كامناً[4].

وتنفرد ظاهرة الصراع الدولي عن ظواهر العلاقات الأخرى بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، وهذا بسبب تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها المباشرة وغير المباشرة[5]. فالصراع تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا أو إيديولوجيا ،ويختلف الصراع عن الحرب في أن الحرب تتم

---

[1] -حول هذه الفكرة ،أنظر: غالبريث (ج.ك)،سلام غير مرغوب فيه، تقرير عن فوائد الحروب، ترجمة محمد سميح السيد، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،ط1 ،1984 ، ص180.

[2] -عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، مرجع سابق،ص173.

[3] -عن: أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية ، الجزائر، دار هومة، ط1، 2003، ص67.

[4] -عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الجزء الثالث، مرجع سابق،ص632.

[5] -عن: محمد نصر مهنا، وخلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، مرجع سابق،ص5.

على صورة واحدة فقط، وبأسلوب واحد، وهو التصادم الفعلي بوسيلة القوة المسلحة، ولذلك فإن الصراع أشمل وأعقد[1].

بهذا المعنى، فإن الصراع هو حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات ،إذ مكن اعتباره أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات. فالصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الاسلام والغرب، والصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والغربي، إذ غالباً ما يمتد الصراع لعقود طويلة بل لقرون عديدة.

والعلاقة بين النزاع والصراع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا، أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء الى استخدام العنف في حل النزاع، وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل احيانا، إذ ينقلب الصراع الغامض الى نزاع، مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك[2]. ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلا للتسوية ، لأنه يحفظ مصالح معينة لأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، وغالبا ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوما واحد[3].

[1] –نفس المرجع، ص ص9.10.

[2] –عن: محمد نصر مهنا، وخلدون ناجي معروف ، مرجع سابق،ص6.

[3] –كمال حماد، النزاعات الدولية، مرجع سابق،ص27.

4.مفهوم الأزمة الدولية.

مصطلح الأزمة قدم يرجع في أصوله التاريخية إلى الطب الاغريقي، إذ أن الكلمة لها أصل طبي، وتعني (نقطة تحول) ولحظة قرارية حاسمة في حياة المريض وتطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري ومفاجئ في جسم المريض، فنقول مثلا الأزمة القلبية. وانتقل المصطلح الى مختلف فروع العلم الانساني وأصبحت تدل على مجموعة من الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر لطبيعة الأشياء[1].

بل أصبحت تعبر عن مواقف مثل أزمة ثقة وأزمة سكانية وأزمات الهوية. ومن التعاريف المقدمة للأزمة الدولية أنها: "موقف مؤثر جداً في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف"[2].

لا يمثل هذا التعريف للأزمة الدولية اتفاقا بين المهتمين بتعريف الأزمة " Crisis "وهذا بسبب عدم وجود نظرية تفسيرية عامة لظاهرة الأزمة الدولية، لذلك يلجأ كل باحث إلى صياغة تعريف يناسب موضوع بحثه والأزمة التي يتعاطى معها.

والأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وهي لا تعني نشوب الحرب، بل تذهب الى اتخاذ قرار فاصل إما بتسوية الأزمة سلميا والتخلي عن فكرة الصدام المسلح أو بتصعيدها الى حالة الحرب بين الأطراف. وعليه فإن الحرب لا تدخل في سياق الأزمة بل هي رحلة متميزة عنها وقد تكون نتيجة لها إذا ما تم اتخاذ قرار بذلك.

---

[1] –عزت عبد الواحد سيد محمود، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية، مرجع سابق،ص12.

[2] –مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، الإسكندرية ،الجامعة المفتوحة،ط2 ،1997،ص23.

ويعرف جون سبانير (john spanire) الأزمة بأنها:" موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الادراك باحتمال اندلاع الحرب"[1].وعليه توصف الأزمة بأنها حمى العلاقات الدولية ،وينظر إليها بأنها ساعة مأساوية في العلاقات الدولية.

ولعل أوضح مثال لذلك أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962، إذ كانت العلاقة الامريكية السوفيتية تسير بوتيرة عادية في خضم الحرب الباردة، وفجأة نسبت أزمة في أكتوبر 1962إثر اكتشاف الو.م.أ صواريخ وأسلحة ذرية سوفيتية في كوبا على مسافة 90 ميلا من شواطئها، وإثر الإنذار الأمريكي بسحب الصواريخ، استجاب الاتحاد السوفياتي في أقل من أسبوعين بسحب تلك الصواريخ، وانتهت بذلك أخطر الأزمات الدولية التي وضعت العالم على حافة الهاوية وقربته من كارثة المواجهة النووية.

من خلال هذا المثال نخلص بأن موقف الأزمة يتضمن ثلاثة خصائص وهي: أن الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار، كما أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صانع القرار كبيرة وكذا من ناحية محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن القرار لا يملك متسعًا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

أما من ناحية النوعية فإن الأزمات تنقسم إلى نوعين:

1-الأزمات الشديدة: إذ يكون الفعل فيها مفاجئًا وغير متوقع، كما يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف ويتوجب على صناع القرار الرد الفوري.

2-الأزمة الأقل شدة: وهي تشبه الموقف الروتيني، حيث الفعل متوقع من قبل صناع القرار ويتضمن درجة أقل من التهديد في إطار وقت قراري متسع[2].

[1]-عزت عبد الواحد سيد محمود ، مرجع سابق،ص17.

[2] -نفس المرجع،ص15.

فالأزمة إذن حدث خطير، لأنها تغرس الشعور بوجود تهديد أمني لأحد الأطراف أو لكليهما بالإضافة إلى عنصر المفاجأة وإحتمال اللجوء للعنف، مما يفرض بديلا للوصول الى تسوية وتحاشي كارثة في العصر النووي. ولذلك تتطلب الأزمات إدارة خاصة، لأنها تجمع في طياتها خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم، مستخلصة مما تتصف به من مميزات ،وأهمها ما يلي.

1.المفاجأة(surprise)

إن الأزمة تفاجئ الدول وصانعي القرار بحدوثها، وعليه لا يمكن أن نعتبر موقف دولي متوتر خالي من المفاجأة مثل: حصار برلين عام 1948–1949، فأهم ما يميز الأزمة أنها غير موقعة حتى من جانب بعض أطرافها (إذن من الخطأ القول أزمة لوكربي أو الأزمة العراقية)، لأنها لا تتوفر على عنصر المفاجأة.

2.التهديد(threat).

يقصد بالتهديد، توفر عنصر التهديد للأهداف العليا وللأمن القومي للدولة، فمسألة قبول الصين الشعبية في عضوية الأمم المتحدة، لا تعتبر أزمة دولية وفق هذا المعيار نظرًا لأنها لا تمثل تهديدًا لمصالح الدول خاصة الو.م.أ التي عارضت انضمامها إلى الأمم المتحدة ،في حين تعتبر الصواريخ السوفيتية في كوبا سنة 1962 تنطوي على تهديد مباشر للو.م.أ.

3.ضيق الوقت(Décision time).

تسارع الأحداث أثناء الأزمات الدولية لا يسمح لصانع القرار باستعراض كافة البدائل المتاحة بروية وتأن، وعليه فصانع اقرار قد يجد نفسه مرغما على اتخاذ موقف لمواجهة تحد معين لا يعطيه فرصة

كافية ولازمة للقيام باختيار أفضل البدائل، مثلا: مشكلة برلين عام 1961 لا تعتبر أزمة دولية وفق هذا المعيار فالزعيم السوفياتي خرتشوف وجه إنذارا الى كل من الو.م.أ وفرنسا وبريطانيا يتضمن توقيعه معاهدة صلح مع ألمانيا الشرقية خلال مدة 6أشهر ما لن تسحب هذه الدول قواتها من برلين ،إذن مدة 6أشهر لا تعتبر مدة قصيرة، ومن ثم فإن صانعي القرار في الدول الغربية المعنية لم ينظروا إلى مشكلة برلين كمسألة تحتاج إلى اتخاذ قرار وقتي[1].ونفس الشيء ينطبق على الإنذار الأمريكي لكوريا الشمالية، بشأن إرغامها على التخلص من برنامجها النووي سنة 2003، إلا يعد أزمة لأنه ينطوي على متسع من الوق أمام صانع القرار الكوري الشمالي.

4.المخاطرة (Risk).

إن التوتر الشديد الذي يتخلل الأزمة يجعل هذه الأخيرة أقرب الى الحرب منها الى السلم، خاصة عند إصرار أطراف الأزمة الدولية على عدم التنازل عن أي من أهدافها، مما يزيد من التوتر ويجعل قيام الحرب أمراً محتملا وقريبا جدا ،فمثلا أزمة الصواريخ الكوبية كانت تنذر باندلاع حرب نووية بين القوتين العظميين[2]، في خضم الحرب الباردة بينهما.

إذن يتوفر عناصر التهديد والمفاجأة وضيق الوقت والمخاطرة، فإننا نكون بصدد أزمة دولية، ونظرا لتعقد العلاقات الدولية وزيادة الفاعلين فيها ،فإنها لا تخلو من أزمات دولية، ولذلك يقول دويقت إزنهاور Dwight(Eisenhower) بأنه لا يتذكر مرور يوم خلال فترة رئاسته (1952-1960)بدون حدوث أزمة دولية نظرا لتوتر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الحرب الباردة.

[1] -مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة ،مرجع سابق ، ص38.

[2] -إسماعيل صبري مقلد، الاستراتجية والسياسة الدولية، مرجع سابق،ص664.

وكمثال عن أزمة دولية، نجد أزمة الخليج الثانية سنة 1990، فمن خلال متابعة أحداث حرب الخليج نلاحظ حرب الخليج نلاحظ توفر العناصر الأربعة للأزمة حسب ما ذكرنا. فرغم توتر العلاقات العراقية – الكويتية عام 1961 عند إعلان استقلال الكويت وكذا في عام 1973،إلا أن دخول القوات العراقية إلى الكويت في عام 1990 كان مفاجأة غير متوقعة بالنسبة للأطراف الأخرى في الأزمة، على الأقل بالسرعة التي تم بها، بعد أن كانت الأنظار مشدودة إلى المباحثات الجارية بين الطرفين في السعودية، قبل أن يعلن العراق من طرف واحد انسحابه من المفاوضات.

–ففي هذه الأزمة يتوفر عنصر التهديد، وهو القائم ضد سيادة واستقلال دولة الكويت، إما بهدف الضم أو نتيجة لتواجد حشود عسكرية ضخمة في منطقة الخليج العربي.

–كما توفر عنصر ضيق الوقت في هذه الأزمة، مما دفع بصانعي القرار في أزمة الخليج إلى تجنب إتباع الأساليب البيروقراطية الروتينية في التعامل مع التحديات التي واجهتهم خلال مراحل الأزمة، فعملية اتخاذ القرار خلال مراحل الأزمة كانت محصورة بحكم ضيق الوقت في مؤسسات ومنظمات عامة مثل: القيادة الكويتية، مجلس الأمن القومي الأمريكي ،مجلس الحرب البريطاني، ومجلس قيادة الثورة العراقي.

–أما فيما يخص عنصر المخاطرة، فتمثل في اندلاع الحرب، وما ترتب عنها من آثار سلبية على العالم العربي وعلى العالم عموما، حيث فشلت الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة التي تصاعدت بسرعة إلى مستوى الحرب، وهذا بفعل التوتر والشك وتضاءل المعلومات الموضوعية. ولارتباط مفهوم الأزمة الدولية بالقضية الدولية، نرى أنه من المفيد ذكر أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أوجه التشابه بين الأزمة والقضية الدولية.

1–البعد الدولي لكل منها: فالأزمة والقضية تؤثران في النظام سواءا سلباً أو ايجاباً.

2-الأطراف الفعالة في الأزمات والمشاكل الدولية تنحصر في الدول والمنظمات، وهذا رغم تعدد الفاعلين في العلاقات الدولية.

3-تلعب الدبلوماسية دورًا هامًا في تخفيف حدة الأزمات والمشكلات الدولية، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى.

4-تأثر وتأثير الأزمات والقضايا الدولية بظروف البيئية المحيطة بعواملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5-إن نجاح حل الأزمات والقضايا الدولية يؤدي إلى تدعيم أواصر وأسس التعاون والسلم الدوليين وإبعاد شبح التوتر والحروب أو النزاعات.

أوجه الإختلاف بين الأزمة والقضية الدولية.

1-إن عامل الزمن يعتبر عاملا أكث أهمية في حالات الأزمات الدولية منها ف حالة المشكلات الدولية، حيث يمكن القول أن الأزمات الدولية لا تستمر بطبيعتها لفترة طويلة (أياما أو شهورا)، بينما تتعدى فترة استمرار المشكلات الدولية ذلك بكثير.

2-نطاق الأزمات الدولية قد يبدوا محدودا في بادئ الأمر نظرا لانحصارها في دولة أو دولتين، ثم قد يتسع نطاقها ليشمل العديد من اطراف النظام الدولي مثل (أزمة الخليج)، أما القضية الدولية فنطاقها يشمل اكثر من دولة مثل بروز مشكلة ما الى حيز الاهتمام الدولي كتلوث البيئة وثقب الاوزون.

3.يمكن اعتبار الأزمة الدولية إحدى البدائل المتاحة لاستخدام القوة، أما القضايا الدولية فلا يمكن اعتبارها كذلك ،نظرا لأنها تعتبر أحد أنماط التداخل في العلاقات الدولية بما فيها صور التعاون والتنافس

4-إن ارتباط الأزمات الدولية بإمكانية الحروب ولجوء أطرافها إلى التهديد باستخدام القوة، يجعل الدول تحشد قوات عسكرية بقصد التعزيز من موقفها السياسي والدبلوماسي، أما فيما يتعلق بالقضايا الدولية فإن التركيز يكون على القنوات السياسية والدبلوماسية كأداة فعالة للتعامل مع المشاكل التي يواجهها النظام الدولي. وبالتالي فإن التهديد باستخدام القوة لا تعتبر أداة مجدية في هذه الحالة.

5-عدم توفر عناصر الأزمات الدولية المتمثلة في التهديد ،ضيق الوقت، المفاجأة في القضايا الدولية.

6-إن فشل حل الأزمات الدولية غالبا ما يؤدي إلى الحروب، أما فيما يتعلق بالقضية الدولية ففي حال فشل حلها والتعامل معها لا تؤدي دائما الى قيام الحروب، وإنما تؤدي إلى مجرد صور من الانقسام والتوتر الدولي[1].

5.مفهوم التدخل الدولي

أخذت فكرة التدخل الدولي مجالا واسعا من الأهمية خاصة في الوقت الراهن، وازداد الجدل حولها ومدى شرعيتها في ظل الوضع الدولي الحالي الذي ازدادت فيه ضغوطات العولمة وانحسرت سيادة الدول وتقاطعت مصالحها إلى درجة يصعب معها وضع حدود ومعالم للتدخل الذي اصبح يأخذ اشكالا مختلفة.

ضمن هذا السياق، نكون بصدد تدخل عسكري واقتصادي وسياسي، بهدف خرق القواعد الاتفاقية ،وهذه القاعدة توصي بعدم جواز القيام بأعمال تمس بسيادة الدولة، وتعد تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد مهما كان الهدف، بما في ذلك التأثير في بنية السلطة وأطراف النزاع الداخلي أو التأثير في موازين القوى[2].

[1] -إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق،ص47.

[2] -partick M.Regan ,data on third party international in intrastate conflicts » ,university of california : workshop on economics of political violence ,2001 ,p3.

وجاء في موسوعة القوانين الدولية العامة، بعنوان تعريف وتعيين حدود التدخل ما يلي:"...طبقا لمعظم الكتاب، فإن التدخل يعني أن تتدخل دولة معينة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد إجبارها على سلوك معين، فتضغط عليها بذلك وتنقص إرادتها المستقلة[1].

وعليه يجب أن تتوفر في التدخل أربعة شروط:

1-التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لبلد آخر.

2-أن يكون البلد المتدخل في شؤونه بلدا مستقلا.

3-توفر عنصر الاجبار والاكراه ضد البلد المتدخل فيه.

4-أن يكون هدف التدخل فرض إرادة البلد المتدخل على البلد المتدخل فيه، بما يؤدي إلى الإضرار بمصالح هذا الأخير.

والتدخل بمعناه الواسع، هو ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدول أخرى ذات سيادة، ويستخدم البعض التدخل بمعنى ضيق للإشارة إلى التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

والاختلاف في تعريف التدخل، ينبع من تعدد وجهات النظر وانقسم الباحثين إلى ثلاثة اتجاهات. فهناك من يرفض التدخل وان كان لأسباب إنسانية، وإذا حصا فهو مساس بالسلامة واستقلال الدولة المنفذ ضدها وحجتهم في ذلك أن مبادئ العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة لا يقدم أي غطاء شرعي للتدخل. في حين يذهب الاتجاه الثاني الى السماح بالتدخل لكن مع تضييقه على الجانب الانساني، ويكون في إطار العمل الجماعي بقيادة الأمم المتحدة. فإذا لم تحترم دولة ما مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان فيمكن للأمم المتحدة. وبعد قرار من مجلس الأمن التدخل لمعالجة الوضع في ذلك البلد. أما

[1] -حسين حيدري، الفقه الشيعي، مرجع سابق، ص43.

الاتجاه الثالث، فقد قال به رواد النزعة الإنسانية في القانون الدولي، ويطالبون بضرورة السماح لأي عمل جماعي حتى خارج الأمم المتحدة بالتدخل لوضع حد للأعمال الوحشية والاضطهاد الذي يرتكب في حق الأفراد والمجموعات أينما وجدوا.

وبالرغم من النقاش الواسع في الأمم المتحدة وخارجها، فإن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد الى اتفاق بشأن ما إذا كانت حماية حقوق الانسان تعتبر مبررا كافيا ومقبولا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولذلك يبقى التدخل خارج الشرعية الدولية قائما الى حين.

مما سبق فإنه يمكن تصور التدخل ومساره عبارة عن منحنى من الأسفل إلى الأعلى، إذ يتشكل في طرفه الأدنى في الخطاب والتصريح، الهدف منه التأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى، مثل ما فعل الرئيس الأمريكي بوش سنة 1990، عندما ناشد الشعب العراقي في خطابه للإطاحة بالرئيس صدام حسين، حيث كان هذا الخطاب ريحا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى[1]،أي العراق، وهو ما يعد أول وادنى صور التدخل، أما أقصى صوره، فتتمثل في التدخل العسكري المباشر ،كما حدث قبل الو.م.أ عندما أطاحت بنظام صدام حسين، وأقامت نظاما بديلا له يستجيب لمتطلباتها في المنطقة ويتماش والوضع الاقليمي والدولي الذي تنشده مستقبلاً، الشيء الذي فعلته في أفغانستان.

والتعريف الواسع للتدخل، يشمل جميع أشكال السلوك، من الإجبار المنخفض إلى الإجبار المرتفع، إذ تمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة، حيث على أساسها تتوقف درجة الاختبار المتاحة للشعوب وهذا بحسب الشكل التالي[2]:

غزو	أعمال	لحصار	دعم	مستشارون	مساعدة	إعلام	خطاب

[1] –جوزيف س.ناي، المنازعات الدولية ،مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة، أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1 ،1997، ص196.

[2] –نفس المرجع، ص196–197.

عسكري	عسكرية محدودة		المعارضة	عسكريون	عسكرية		

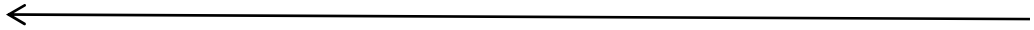

التزام مرتفع إلتزام منخفض

ارتبط التدخل بالمفهوم السلبي باعتباره ضد سيادة الدول الأخرى، إلا أن البعض يبرره ويجد فيه فائدة، إذا كان سيؤدي الى تعزيز العدل. ولأن العدل قيمة نسبية، فقد اعتقد اللبراليون في فترة الحرب الباردة أنه يجوز التدخل ضد الأنظمة الديكتاتورية والعنصرية، ونادى المحافظون منهم بالتدخل ضد الأنظمة اليسارية. ومن ثم جاءت النداءات من اجل التدخل ضد الأنظمة التي تنتهك حقوق الانسان ولا تقيم الديموقراطية وهو سر إدراك ومساعدة كثير من الأقليات في العالم الثالث ضد أنظمة كانت محسوبة لصالح المنظومة الإشتراكية كالإنقلاب على الزعيم الشيلي سلفدور ألندي سنة 1973 بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

مقابل ذلك فإن التدخل بالنسبة للأخلاقيين السياسيين، لا يجوز لأنه ضد سيادة الدولة. فالتدخل بحسبهم ليس له ما يبرره إلا نادراً. إلا أن الحرب لها ما يبررها إذا كانت بهدف الدفاع عن سلامة الأراضي أو حماية سيادة الدولة ،ضد العدوان الخارجي. وحتى الحرب الدفاعية فيها كثيرا من الغموض[1].

مما سبق يتضح بأن التدخل هو إقدام الدولة أو مجموعة من الدول على التدخل بمختلف صيغه السلمية أو العنفية في دولة أو دول أخرى، مما يعد انتهاكا لسيادتها ،مهما كانت أهداف هذا التدخل، سواء تعلق الأمر بمساندة طرف داخلي على حساب آخر أو للنيل من مواردها أو التأثير في قرارها ومسارها واختياراتها.

[1] –جوزيف س.ناي، المنازعات الدولية ،مقدمة للنظرية والتاريخ، مرجع سابق، ص199.

يرى بعض الباحثين أن منع اللجوء للقوة قلص اللجوء إلى الحرب إلا أنه فتح المجال لكثير من الأعمال التي تنطوي تحت تعريف التدخل، مثل مساهمات الدول في الحروب الأهلية ،وتبرر حالات التدخل، إما بدوافع إنسانية أو بموافقة الدولة المعنية مباشرة أو لتأمين احترام القانون للمحافظة على نظام سياسي معين فرضته المنظمات الدولية. وقد عملت الأمم المتحدة على ايجاد مفهوم للتدخل المشروع، حيث وافقت الجمعية العامة سنة 1970 على "اعلان عالمي" كرست فيه عدم التدخل كمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، ضمن مراعاة حق الشعوب في تقرير المصير والتعاون الدولي الخالي من التمييز القائم على الاختلافات في النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول[1].

6.مفهوم التوتر الدولي

هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقاً وسبباً في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن ان تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل الى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحاً (حرب) إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، وعموما أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع.

فمثلا التوتر الذي حصل عام 2001 في العلاقات الأمريكية –الصينية إثر تصادم مقاتلة صينية بطائرة تجسس أمريكية فوق الأجواء الصينية، أدت إلى إصدار الصين لبيان احتجاجي ألقت فيه اللوم على طاقم الطائرة الامريكية وحملته مسؤولية التصادم، معلنة احتفاظها بحق طلب التعويض، وبالمقابل حمل الطرف الامريكي الطائرة الصينية مسؤولية الخطأ ، وانتقد بقوة ما وصفة بالأساليب العدوانية التي تتبعها الصين في اعتراض الطائرات في الوقت الذي يصر على أن الطائرة الامريكية تعتبر أرضا أمريكية بموجب القانون الدولي وليس من حق الصين مصادرتها او تفتيشها .ولقد ادى هذا الحادث أيضا إلى

[1] –عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سابق،ص705.

زيادة مخاوف الو.م.أ من أن تبيع الصين معلومات تجسسية خطيرة لروسيا من خلال أجهزة الحاسوب الموجودة في الطائرة. ولقد أوضح السفير الأمريكي في بكين آنذاك أن هذا الحادث يثير قلق الحكومة الأمريكية ولا يمكن القبول به. وفي محاولة لمنع تصعيد هذا التوتر والحيلولة دون تحوله إلى أزمة دبلوماسية كبيرة مع الصين، اجتمع الرئيس الأمريكي مع وزير دفاعه ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية لمناقشة التخفيف من هذا التوتر.

في نهاية التعريف بالمصطلحات السابقة نورد النموذج التالي لتوضيح العلاقة بينهما.

طبيعة علاقة الأزمات الدولية في حالتي الحرب والسلم في النظام الدولي.

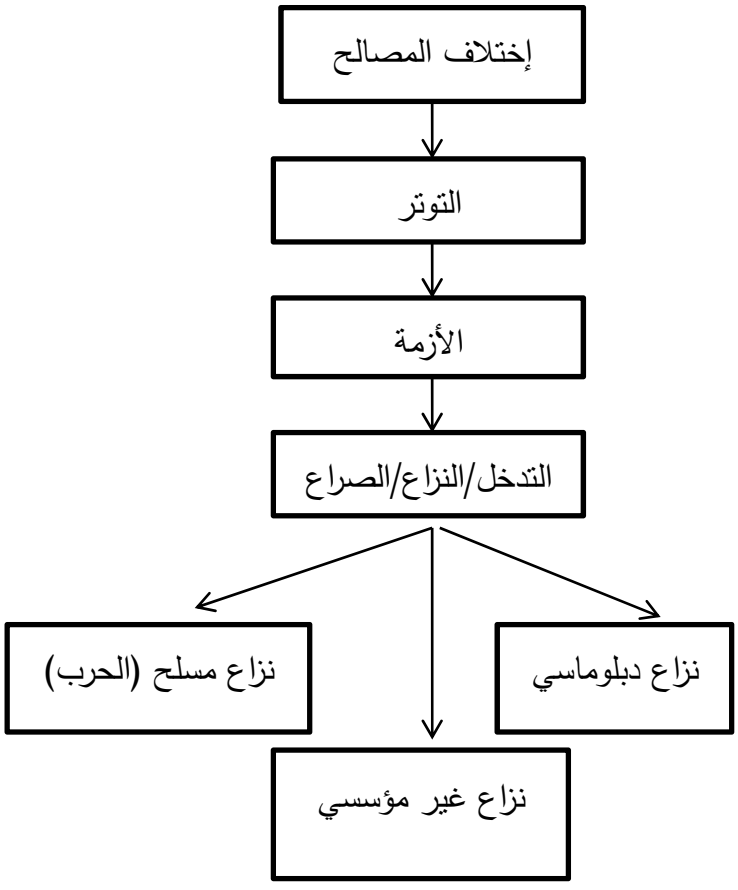

ثانيا: مكونات النزاع الدولي

أي نزاع دولي مهما كانت طبيعته، يتشكل من ثلاثة مكونات أو أركان هي: أطراف النزاع، الطبيعة الدولية لأطراف النزاع، أي أنهم من أشخاص القانون الدولي، وضرورة وجود مسألة محل النزاع[1].

1-أول ما نحتاج معرفته في أي نزاع هو أطرافه، إذ سوف نجد دائما طرفان على الأقل، وهما شخصان من أشخاص القانون الدولي العام مثل الدولة، وهذا انطلاقا من الاعتقاد السائد، أن النزاع هو سبب تناقض المصالح واختلاف الرأي تجاه قضية أو أكثر ، سواء أكانت هذه المصالح علنية أو خفية، ولذلك يقال أمه عندما وجد فرد واحد لم يوجد النزاع، وعندما وجد اثنان بدأ النزاع، وعندما وجد ثلاثة فأكثر بدأ التحالف.

وقع تطور وتشعب العلاقات الدولية وزيادة ارتباط المصالح والتسرب التكنولوجي زاد وتنوعت الأطراف المؤثرة في الساحة الدولية لقد برهن النزاع ضد الإرهاب والغجرام المنظوم...الخ

إن أطراف النزاع لم تعد الدول فحسب بل قد تكون قوى بدون حدود ولا جنسية وبدون قيادات يمكن التفاوض معها بل إن التفاوض معها جريمة في حد ذاته، وبالرغم من ذلك فلا بد من القبول بها كأطراف للنزاع الدولي عندما تكون****

وليس أدل من تأثير هذه القوى فوق الدولية في النزاعات الدولية مما شهده الوضع الدولي بداية هذا القرن، مثل الضربات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في 11سبتمبر 2001، حيث برهنت عن وجود قوة هلامية بإمكانها اختراق الحدود وتهديد أمن الدولة والتأثير في النزاعات الدولية، بالرغم أنها لا تملك الجنسية ولا الانتماء لدولة معينة.

[1] -كمال حماد، النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص ص17-19.

2-الطبيعة الدولية للنزاع: بخلاف النزاعات الداخلية المتمثلة في الحروب الأهلية....الخ فإن النزاع الدولي لابد وأن يكون بين أطراف ذو طبيعة دولية، ومن ثم يتخذ الطابع الدولي ليختلف بذلك عن النزاعات الداخلية التي تكون مواضيعها وأطرافها بخلاف ذلك وإن تأثرت بالمتغيرات الخارجية.

فالنزاع البوسني أو السوداني (دارفور) ذو طبيعة داخلية أم النزاع العراقي والعربي الإسرائيلي فطبيعته دولية لأنه نزاع ناشئ نتيجة الاختلاف بينن قوى دولية وتدار على هذا الأساس بهدف التأثير في السياسة الخارجية.

3-المنازعة: ويقصد بها وجود مسألة متناع بشأنها، أي وجود تعارض بين أطراف النزاع حول قضية ما، سواء مادية أو معنوية، وكل طرف يسعى لإثبات أن الحق بجانبه، بشأن القضية التنازع بشأنها. والمنازعة في هذا السياق تتخذ أشكالا عديدة، وهي على سبيل المثال:

-قد يكون سببها عدم الاتفاق في وجهات نظر طرفين حول مسألة ما أو تناقض في المصالح.

-تفسير أحد الأطراف تفسيرا مغايرا لتفسير الطرف الآخر، سواء بشأن معاهدة أو موضوع ما متنازع حوله.

وفي كل ذلك لا يشترط في المنازعة وحدة السبب، إذ قد تكون الأسباب متعددة، إلا أن معالجتها تتطلب دائما التركيز على وحدة السبب لإمكانية احتوائها، كما يتطلب منها أن تخضع لأحكام القانون الدولي العام ضمن المادة 27 الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

ثالثا: أنواع النزاعات الدولية

[1] -نفس المرجع، ص20.

يصعب الحديث عن أنواع الدولية نظرا لوجود معايير عديدة مستخدمة في التحليل، فضلا على عدم تطابقها مع بعضها البعض، هناك من يستخدم أسلوب التمييز بين أطراف النزاع، بينما ذهب بعض المحللين إلى تصنيف عملي لأنماط النزاعات على أساس نزاع بين الدول والثاني داخل الدولة[1]، فالأول مثاله حرب الخليج الأولى والثانية، والثاني يتخذ عدة تصنيفات على أساس الهوية أو الإيديولوجية داخل الدولة كالحرب الأهلية اللبنانية المندلعة سنة 1975 والنزاع البوسني بشكل عام، فإن النزاع عندما يحدث قد يأخذ أحد الشكلين: إما نزاعا بدون وسائل العنف، وهو يعتمد أكثر على الأداة الدبلوماسية، وإما يستخدم فيه إجراءات القسر لحماية الأهداف المعنية بالنزاع، أي إستخدام الأداة العسكرية والقوة، وهو الشكل العام للنزاع الدولي العنيف.

ومن ذلك فإن هناك عدة معايير لتحديد أنواع النزاعات الدولية نأخذها في الآتي:

1-من حيث كونها داخلية أو خارجية.

2-من حيث طبيعتها.

3-من حيث خطورتها وأهميتها.

4-من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها

1.أنواع النزاعات الدولية من حيث كونها داخلية أو خارجية:

فالنزاعات بهذا المعيار سواء كانت قديمة أو حديثة، فهي إما تتم داخل الدولة، أي بين أفرادها ومختلف فئاتها التي تكون المجتمع، وإما يتم بين الدول بعضها مع بعض. والملاحظة أن العالم المعاصر مليء بالنزاعات من النوعين. كما نشير إلى التداخل بين النوعين، إذ أن كثيرا من النزاعات الداخلية تتحول إلى

[1] -محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق،ص122.

خارج الحدود وتصبح بين الدول، وقد يتسبب في ذلك الخلاف حول الحدود أو المياه والموارد الطبيعية والانفصال والمطالبة بالحكم الذاتي تسانده دولة أجنبية، فتكون بذلك طرفا في النزاع مما يجعله نزاعاً خارجيًا بعد أن كان داخليًا.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي كثيرا من مظاهر الانفصال، بانحسار المركزية المطلقة على الصعيد الدولي، أدى إلى ظهور وتحرر قوى عديدة. إذ كلما كثرت الانقسامات والخلافات اللغوية والإثنية والدينية في المجتمع، كلما تأثر أكثر بالنزاعات والتغيرات المحيطة به، والتي تحصل في البيئة الخارجية. ومما يعزز هذا الطرح النقص في المؤسسات سواء في الداخل أو في الخارج ،وخاصة القادرة على استيعاب التغير وإدارته لصالح المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي.

فالنزاع في اصله عبارة عن منافسة تقوم بين فئات أو دول تعبر كل منها أن أهدافها المتناقضة مع الأخرى، ولذلك تكون نزاعات بين جماعات وفئات داخل الدولة الواحدة بينما تكون في المجتمع الدولي بين دول أو مجموعة من الدول. والفاعلين الدوليين الآخرين الذين لهم المقدرة في التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

2.أنواع النزاعات الدولية من حيث طبيعتها:

تصنف النزاعات من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية، سياسية ،اقتصادية ،أيديولوجية أو حضارية...الخ.

1-النزاعات ذات الطبيعة القانونية: فالنزاعات ذات الطابع القانوني تخضع للقضاء، وهي تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهي النزاعات التي يمكن

حلها بالرجوع إلى القواعد القانونية المعروفة[1]. ولذلك تعرف النزاعات القانونية، بتلك النزاعات التي تقبل الحلول القضائية أو التحكيمية والتي تتعلق ب[2]

1-تفسير المعاهدات.

2-تتعلق بأحد موضوعات القانون الدولي.

3-ترتبط بالحوادث التي تعتبر خرقا لتعهد دولي.

4-تتعلق بتحديد مقدار ونوع التعويض الذي يترتب على ذلك.

فالنزاعات ذات الطابع القانوني تحل بالتحكيم أو القضاء استنادا إلى القانون الوضعي، بينما النزاع السياسي يحل بالطرق الدبلوماسية أو السياسية المختلفة التي لا بد وأن يراعى فيها التوفيق بين المصالح المتناقضة بالرغم أنه من الصعب في كثير من النزاعات التوصل الى نقطة التوفيق تلك لأنها تتطلب التنازل من الطرفين وهو ما قد يعتبر من طرف أو طرفين بتنازلات مؤلمة، كما كان هو الحال بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بالقدس واللاجئين.

2-النزاعات ذات الطابع السياسي: اما النزاعات ذات الطابع السياسي، فهي النزاعات الغير خاضعة للقضاء، فهي ناشئة من طلب أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القائمة، وفي هذا السياق تدخل الادعاءات المغربية المستمرة منذ استقلال الجزائر حول قضية الحدود والدعوة الى ضم منطقة تندوف إليها ،إذ لا يمكن وصفها بادعاءات قانونية، خاصة وان منظمة الوحدة الافريقية كانت قد أوصت بضرورة احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري في كامل القارة الافريقية تفاديا لأي نزاع من هدا القبيل.

[1] -كمال حماد ،مرجع سابق،ص20.

[2] -صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، القاهرة ،مكتبة مدبولي ،ط1 ،2006، ص ص 22-23.

ومع الاجتهادات المتعددة في الفصل بين النوعين السابقين للنزاعات، تم التوصل إلى أن النزاعات السياسية هي التي لا تصلح أن تنظر فيها المحاكم، وتتمثل في المصالح الوطنية والاقتصادية والسيكولوجية، لأن تطبيق القواعد القانونية لن يؤدي إلى تسويتها. والعكس صحيح إذ أن النزاعات القانونية هي التي يمكن أن تنظر فيها المحاكم بل إنها النزاعات المرتبطة بالقانون لتسويتها.

والصعوبة التي تعترض هذا التصنيف، أنه من غير السهل الفصل بين الاعتبارات السياسية والقانونية، إذ يميل معظم فقهاء القانون الدولي الى اعتبار أن الفارق بين النزاع السياسي والقانوني يحدده موقف الفرق اي المعنيين. فإذا كان هؤلاء يسعون إلى حقوقهم القانونية فقط فإن النزاع يصبح مؤهلا لأن تنظر فيه المحاكم على أنه نوعا قانونيا، وإذا كان الطرفين أو أحدهما لا يطالبان أو لا يطالب بحقوق قانونية وإنما بتحقيق مصلحة فإن النزاع يصنف على أنه سياسي[1].

وصعوبة هذا التصنيف للنزاع بين قانوني وسياسي يكمن في التفريق بين ما هو قانوني وما هو سياسي ،إذ أن المنازعات القانونية والمنازعات السياسية أمر اختياري يرجع لإرادة الدول أطراف النزاع، فإذا اتفقت باللجوء الى الوسائل القانونية كان النزاع قانوني أما إذا أبت ذلك فإنه نزاعاً سياسيًا. ولأن معظم الدول تتحاش أن تتعرض سيادتها وكرامتها لحكم قانوني (قد لا يكون في صالحها) فإنها تميل إلى إعطاء النزاعات الدولية صبغة سياسية حتى يمكن حلها بالطرق الدبلوماسية والتي كثيرا ما تؤدي إلى تطبيق مبدأ لا غالب ولا مغلوب. ويرى الأستاذ هانز كلسن، أن القانون الدولي القائم ليس قابلا للتطبيق على كافة النزاعات الدولية. إذ هناك نزاعات لا يمكن تسويتها في المحاكم الدولية، لأن قرارات المحكمة قد تؤثر

[1] –كما حماد، مرجع سابق،ص22.

على المصالح العليا للدولة، وقد تمس استقلالها وشرفها وكرامتها. وبذلك يتضح الفرق الجوهري بين المنازعات القانونية والسياسية.[1]

3-النزاعات ذات الطابع الاقتصادي: وهي النزاعات التي ترتكز في اندلاعها وتطورها على تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، مثل المواد الأولوية والأسواق والطاقة والغذاء والمياه، لأن المتحكم في هذه العناصر على صعيد العلاقات الدولية سيتحكم في العالم، لما تمثله من عناصر قوة الدولة ،فمثل ما تنازع وتصارع من اجل اكتسابها فإنها تفعل ذلك للمحافظة عليها وتنميتها أكثر.

ولقد كانت النزاعات الاقتصادية سباقة بين التجمعات السكانية حول مصادر المياه والغذاء والتجارة والمواد الأولية ، تعززت في العهود الاستعمارية بين الدول الأوروبية التي كانت تتنافس من اجل السيطرة على المستعمرات بهدف استغلال خبراتها المادية. واستمرت اليوم لكن بشكل آخر بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى مثل اوروبا والولايات المتحدة الامريكية واليابان، وإن كان في شكل سلمي بما يؤدي الى التوافق في خدمة المصالح دون الإخلال الكلي برغبات هذه الأطراف، وهذا كله على حساب عالم الجنوب الذي يزداد فقراً وهو ما يمثل عنصرا من عناصر النزاعات المنتشرة فيه سواء بين دوله أو في داخل كل دولة.

ثالثا: النزاعات الدولية من حيث خطورتها وأهميتها:

تصنف النزاعات من حيث خطورتها بناء على الوسائل المستخدمة لإدارة النزاع. فالنزاع الذي يدار بالحوار والطرق السلمية ليس كالنزاع الذي يدار بالسلاح التقليدي، كما يختلف عن ذلك الذي يدار بوسائل التدمير الشامل. وهو ما يعني أن النزاع له درجات بين أقصى عنف واللاعنف. فعلى سبيل المثال يعبر

[1] -عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص48.

أناتول رابابور A.Rapaper أن النزاع المسلح هو سعي كل طرف للقضاء على الخصم، وذلك بالسعي للتقليل من أهمية الطرف الآخر.

والنزاعات الدينية والعرقية والايديولوجية والاثنية والحضارية، تصنف ضمن النزاعات الخطيرة .مثل ما حصل في البوسنة والهرسك، والبحيرات الكبرى بين الهوتو والتوتسي، وكذا الصراع العربي الاسرائيلي، حيث أعلن الطرفان حينئذ عن نيتهما بإلقاء الطرف الآخر في لبحر، في سياق حرب شاملة وتصفية عرقية وعمليات انتحارية.

والأقل خطورة من ذلك، يكمن في النزاعات البسيطة لأن خطورتها محدودة، إذ يمكن تسويتها بالطرق السلمية ومن ثم الحيلولة دون تطورها إلى نزاع مسلح. ومن أمثلة ذلك، نزاع البحرين مع قطر حول بعض الجزر، والذي سوي بين الطرفين بواسطة حكم صادر عن محكمة العدل الدولية عام 2002.

والنوع الأقل حدة من السابق، هو ما يعرف بنزاع اللعبة ،إذ أن كل طرف يريد أن يربح ويحقق أهدافه على حساب الطرف الآخر لكنهما مجبرين على التعاون والمساومة في اطار قواعد اللعبة المعمول بها، لأن كل طرف في حاجة الى الطرف الآخر، وذهاب أي طرف يعني انعدام اللعبة تماما. وتقنيات نظرية اللعبة في حالة الحوار هي كالتالي:

أن كل دولة طرفا في النزاع لا تقوم فقط بدراسة وتحليل والرد على تصرفات واختبارات الأطراف الأخرى، ولكن تحاول إقناع الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق بين كل اطراف الصراع، ولذلك تستعمل كل دولة وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهى نظرها، وهو الطابع المميز للمفاوضات الت تجريبين الدول في شتى المواضيع ، وما دامت مصالح الأطراف المعنية غير متعارضة ومتناقضة بصفة كلية فإنه يمكن الوصول إلى حل وسط تماشيا مع هذا الشكل:

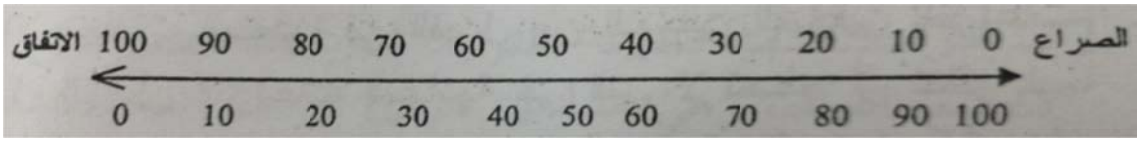

الشكل يلخص حالة وهي :كلما زادت احتمالات الاتفاق كلما قلت مخاطر النزاع الدولي والعكس صحيح .والأهم هو أن منطقة الاتفاق أكبر بكثير من احتمالات النزاع، وهذا إذا أخذنا بعين الاعتبار النتائج التي يؤدي إلها الصراع لمسلح بين دولتين أو أكثر ، فالكل يتخوف من التدمير المتبادل.

فضلا عن ما سبق، فإن خطورة وأهمية النزاع يقيمها البعض بعدد القتلى، إذ يختلف نزاع عن آخر بالقدر الذي يخلفه من خسائر في الأرواح. فالنزاع الخطير هو ذلك الذي يخلف متوسط ألف قتيل في العام في ميدان المعركة[1] زيادة عن ذلك يمكن قياس خطورة النزاع باتساع مداه الجغرافي والوسائل المستخدمة فيه وكذا الأطراف المشاركة في إدارته بشكل مباشر أو غير مباشر فالأكيد أن الحرب العالمية كانت مساحتها أوسع من الحرب العراقية " الأمريكية".

3.النزاعات الدولية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها.

يصنف البعض النزاعات من ناحية عدد الأطراف المشاركة فيها، وهي إما طرفان أو أكثر ، على اعتبار أن النزاع لا يمكن أن يكون بين الطرف نفسه، اللهم إذا تعلق بنفس الانسان عندما يتردد في القيام بفعل ما، وهو التردد الذي يمكن اعتباره صراعاً نفسياً ناجماً عن صعوبة اتخاذ القرار، إما لأن الخيارات المطروحة مغرية كلها وإما لأنها غير مقنعة ولكن لابد من الاختيار فيما بينها.

إذا نحن أمام صنفين من النزاعات، نزاعات ثنائية الأطراف ونزاعات متعدد الأطراف ،وبغض النظر عن سبب النزاع الذي قد يرتبط بمواضيع معقدة أو بسيطة، فإن النزاع كلما توسع ليشمل عدد أكثر من الدول فإنه يكون أخطر، وهو ما دلت عليه الحرب العالمية الأولى والثانية، وما عرف من تحالف ضد

[1] –محمد أحمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 111–112.

العراق (صدام حسين) الذي أدى به في النهاية الى السقوط. كما أن خطورته تنبع في المساحة الشاسعة التي يدور فيها، لأنه متعدد الأطراف وتشارك فيه دولا عديدة ويزيد من ذلك تنوع الأسلحة المستخدمة، لأن الحس السريع والراديكالي للنزاع يزداد بقدر ما تكثر أطرافه، ربما لتقسيم الغنائم أو لردع الآخرين الذين يسيرون في نفس الاتجاه، وهو ما حدث مع العراق لردع كل من إيران وسوريا وغيرهما مع إقناع العالم بإمكانية تكرار التجربة مع أي بلد يقف في وجه النظام العالمي الذي يسير عليه المنتصرون.

أما في ما يتعلق بالنزاع ثنائي الأطراف ، وبالرغم من أنه في بعض الحالات يحمل علاقات الدمار وإرادة الفناء إلا أنه أقل حدة، بل قد يصل معه الطرفان إلى مرحلة إعادة الحسابات ومن ثم توقيف النزاع كما حصل مع إيران والعراق أو بين إريتيريا وأثيوبيا .دون أن ينهي أي طرف الطرف الآخر. وفي بعض النزاعات حدث هناك شبه استقرار مع نجاح الدبلوماسية الوقائية ،كما هو الحال في نزاع الصحراء الغربية، والتردد الحاصل في النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير.

والملاحظة في هذا التصنيف أن النزاعات الثنائية قد تتحول إلى متعددة كما أن النزاعات المتعددة الأطراف هي في الأصل ثنائية، فالنزاع العراقي كان في الأصل نزاعا ثنائيا مع الكويت وتحول الى تعددي، كما أن النزاع الإسرائيلي –الفلسطيني كان في الأصل بين الشعبين وتحول الى تعددي، لكن أن الدول العربية اعتبرت نفسها طرفا في الصراع، وهو إلى حد الآن يعد كذلك بالرغم من أن بعض البلدان العربية لها علاقات طبيعية مع إسرائيل إلا أن عدم استجابة اسرائيل للمطالب العربية المشروعة وتدخل قوى دولية عديدة جعل منه نزاعًا متعددة الأطراف ، وله عدة جبهات.

نظرية النزاع الدولي

نظرية النزاع الدولي تغطي مجموعة من المدارس والمناهج في العلاقات الدولية. البعض منها يهتم ويركز بالدرجة الأولى على كيفية تحقيق السلم والأمن في العالم والبعض الآخر يوجه اهتمامه الى تحسين وتطوير سلوك الدولة خاصة عند وضع استراتيجيتها المتعلقة بالسياسة الخارجية. وأخيراً هناك بعض النظريات مهمتها الأساسية هي توفير وخلق أرضية معرفية لفهم ظاهرة النزاع الدولي. وهذه النظريات تعطي جل التصورات الموظفة لفهم دراسة النزاع الدولي منها السوسيولوجية، الفلسفية ،العرقية ،الدينية ،الإقتصادية ،السياسية ...الخ.

ورغم كثرة النظريات والمدارس التي تهتم بالنزاع الدولي فإنه لا توجد نظرية مكتملة وشاملة لتفسير ودراسة ظاهرة النزاع الدولي. فالمهتم بالنزاع الدولي يمكنه أن يستفيد ويوظف مجموعة من المعلومات المتناثرة التي يستقينها من نظريات غالبا ما تكون نظرية علمية شاملة حول النزاع الدولي فيجب أن نركز على جوانب متعددة لهذه الظاهرة منها الجانب العضوي، النفسي ،الإجتماعي، العرقي، التاريخي ،السياسي الجغرافي، الإقتصادي، الديني...الخ. وفي تكوين وبناء نظرية للنزاع الدولي يمكن الاستفادة من بعض النظريات التي تكونت في ميدان العلاقات الدولية مثل نظرية اللعبة، نظرية المساومة، نظرية الاتصال والتنظيم ،نظرية الاستراتيجية، نظرية اتخاذ القرار، نظرية التكامل تم نظرية النسق الدولي.

يمكن تقسيم الدراسات النظرية حول النزاع الى ثلاثة مجموعات: أعمال المجموعة الأولى تفضل البداية من التركيز على النزاعات في المجتمعات الداخلية ودراستها وتحليلها، وهذه الدراسة غاليا ما يأخذ طابعا سوسيولوجيا، ومن تم يحاول هذا الاتجاه معرفة وتحديد طبيعة وطريقة تطوير النزاعات الداخلية ثم

تطبيق النتائج التي تن التوصل إليها عن طريق دراسة هذه النزاعات الأولية " lower level disputes " على النزاعات الدولية بطريقة عامة وعلى الحرب بين الدول بصفة خاصة[1].

أما المجموعة الثانية فتبدأ من جانب أكثر شمولا وهو جانب العلاقات الدولية، ويحاول هذا الفريق فهم النزاعات الإنسانية بصفة عامة عن طريق النتائج المستقاة من دراسة النزاعات للتي تحدث في الانظمة الاجتماعية الغير مهيكلة " unstructured social systems " مثل المجتمع الدولي وتطبيق ذلك على النزاعات الأقل خطورة والتي يمكن التحكم فيها وتسويتها والتي غالبا ما تحدث في مجتمعات صغيرة ومهيكلة. هذه المجموعة في بحثها عن أسباب النزاع في محيط أوسع تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: ماهي الطرق التي يسلكها الناس عندما يحدث النزاع؟ ما هو نمط التصرف الانساني عندما يحدث النزاع وعندما يجد الفرد أن الأهداف التي يريد تحقيقها قد أوقفت أو عرقلت من طرف العدو؟ ما هو رد فعل الفرد تجاه تصرف الغير في هذه الحالة؟[2]

أما المجموعة الثالثة فتتخذ موقفا وسطيا بين المجموعتين الأولى والثانية وتحاول الإستفادة من التحاليل والنتائج التي توصلت اليها المجموعة الأولى والثانية ،وعلى ضوء ذلك يمكن وضع نظرية مكتملة للنزاع الدولي ورغم ذلك فما زال الطريق طويل وشاق لوضع نظرية علمية للنزاع الدولي.

أما من الناحية التاريخية فقذ ظهرت النظريات الأولى حول النزاع بصفة عامة والحرب بصفة خاصة قبل ظهور جل نظريات العلاقات الدولية. لكنها كانت مرتبطة إرتباطا وثيقا بالديانات السماوية وبأشهر الكتب التي ألفت في هذا المجال. ففي الديانات الصينية والهندية كان ينظر الى الحرب على اساس أنها مدمرة للحب والمودة التي يجب أن تسود المجتمعات الانسانية. وعلى هذا الأساس حرمت الحرب، وكان لهذه الديانات أثر كبير على التفكير المعاصر في الصين والهند، بحيث أن الهند كانت أول دولة تستعمل

[1] A.Rapoport ,conflict in man-made environnement ,harmond worth, MLDDX,penguin 1974.

[2] M.B Nivholson conflict analysis ,Lindon ,English university press1970.

أسلوب المقاومة السلمية ضد الاستعمار الإنجليزي، اما عند المسيحيين فقد اختلفت الأراء تبعا للتطور التاريخي لهذه الديانة ، ففي البداية ساد الرأي المؤيد للسلم لكن فيما بعد تغير الأمر عندما تكونت المؤسسات المسيحية التي منحت لنفسها الشرعية لإستعمال العنف إذ رأت بأن هناك تهديدا داخليا أو خارجيا لهذه المؤسسات أو للحريات العامة .وهنا ظهرت فكرة الحرب المشروعة " just war "ورغم هذا فقد تدخلت الكنيسة لوضع حدود للحروب (الأماكن المحرمة، نوع الاسلحة المستعملة...الخ). أما بالنسبة للدين الاسلامي فرغم ما تضمنه من مبادئ الأخوة والتسامح بين الناس فقد إعتبره المختصون في الغرب أكثر الديانات ميولا نحو الحرب وذلك عن طريق الن على الجهاد ضد غير المسلمين ، والتأكيد على ضرورة فتح المناطق غير المسلمة.

في الفترة الممتدة من القرن 11 حتى بداية القرن 19 ركز الفلاسفة أمثال روسو ومونتسكيو على طبيعة النظام السياسي ودوره في انتشار ظاهرة العنف. ومن ثم خلصوا الى فكرة أساسية وهي أنه كلما انتقل المجتمع الى مؤسسات ديموقراطية وجمهورية كلما خفت الأزمات والحروب لكن الفترة التي تلت الثورة الفرنسية عرفت تفاقم الأزمات وكثرة الحروب حتى بين الدول التي اعتبرت نفسها ديموقراطية، وهذا ما دفع بالحركة السلمية " pacifist mouvement " الى الظهور وانتشار في بريطانيا والولايات المتحدة في البداية ثم توسعت لتشمل بقية الدول الأوروبية. ففي بدايتها كانت هذه الحركة تدعو الى السلم لاعتبارات دينية وانسانية، لكنه ابتداء من القرن 19 بدأت هذه الحركة تركز على الجوانب الاقتصادية في الانظمة الليبرالية والاشتراكية. على سبيل المثل تعتقد هذه الحركة تعتقد هذه الحركة أن إزالة الحواجز الجمركية يعتبر من بين العوامل التي تمهد الى إقامة سلام دائم.

بعد هذا جاءت في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 كل من النظريتين الماركسية والفوضوية .فإذا كانت القاعدة لإيديولوجية للنظريتين تختلفان إختلاف كليا فإنهما يلتقيان في ضرورة القضاء على الوضع

الحالي المتمثل في الدول القائمة والتي تسيطر عليها الطبقية البرجوازية. ترى النظرية الفوضوية أن أسباب النزاع تكمن في تلك الأمور الإصطناعية الداخلية على حرية الفرد مثل المؤسسات ،الدولة، القوانين...الخ. وعليه فالقضاء على جذور النزاع مرتبط بإزالة هذه الحواجز التي تقيد حرية الفرد الفطرية وفي الوقت الراهن دعت هذه النظرية الى استعمال العنف لبلوغ الهدف المنشود، أما النظرية الماركسية فترى أن عدم التكافؤ المادي والمعنوي في المجتمع هو بالدرجة الأولى سبب النزاعات والحروب التي تبرر من حين لآخر في المجتمعات الداخلي وفي المجتمع الدولي ،وترى بأن العنف هو من بين وسائل تربية ونوعية الطبقة العاملة وهذا بتغير الوضع القائم.

بعد الحرب العلمية الثانية أكد العديد من المختصين في دراسة النزاع أنه في ظل القدرة التدميرية للأسلحة النووية لم تعد أطروحة الحرب المشروعة " just war " مقبولة ولهذا فإنه إذا كان من الممكن قبول لجوء الدولة ،لاستعمال العنف في حقبات تاريخية سابقة فإنه في العصر النووي لا يمكن إطلاقا قبول ذلك. وعلى الرغم من هذا فإن المروجين لنظرية الحرب المشروعة يقدمون الحجج التالية:

1-في غياب جهاز دولي ففعلي لحفظ الأمن والسلم فإنه لا يمكن الغاء حق الدولة في اللجوء الى القوة في حالات معينة.

2-رغم أن الحرب العدوانية ام تعد مقبولة كوسيلة لمعاقبة الدول التي تخرق التزاماتها فإنه يبقي للدولة الحق في اعلا الحرب دفاعا عن النفس (المادة51 من ميثاق الأمم المتحدة) ضد من يعتدى عليها.

3-التقدم التكنولوجي في ميدان الأسلحة لا يلغي التقسيم التقليدي للدول الى معتدية أو حربية وبريئة وعليه فلهذه الأخيرة الحق في اللجوء الى القوة للحفاظ على وجودها.

4–مؤيدي نظرية الحرب المشروعة لا يعتقدون بأنه منذ الوهلة الأولى التي تندلع فيها الحرب فإن للدولة الحق في استعمال أية وسيلة للدفاع عن نفسها، بل هناك قواعد تنظم الحرب وتضع حدودا لها(تحريم استعمال الأسلحة النووية والكيماوية مثلا).

5–إستعمال الأسلحة النووية في حدود (مثلا ضد الأهداف العسكرية بحيث لا تؤدي الى حرب شاملة وموسعة) لا يعتبر تصعيدا للنزاع بل إرغام طرف من الأطراف على التفاوض وحل النزاع سلميا.

أما إذا نظرنا الى نظرية النزاع من حيث مستوى التحليل فإنه يمكننا تقسيمها الى مستويين رئيسيين: مستوى التحليل الجزئي ثم مستوى التحليل اللي، أو بمعنى آخر هل نزيد معرفة ظاهرة النزاع عن طريق دراسة التصرفات الإنسانية الفردية أو عن طريق دراسة المؤسسات والأجهزة التي تنظم حياة هذه الكائنات، باختصار شديد يمكن القول أن علماء النفس مؤيدي نظرية اللعبة، نظرية اتخاد القرار ...الخ يأخذون التصرف الانساني الفردي كنقطة البداية في تحليلهم ودراساتهم ومن ثم يحددون نقاط التداخل والإرتباط بين التصرفات الإنسانية، لكن علماء الإجتماع، الجغرافيين ، نظرية التنظيم والاتصال ، علماء السياسة ،المختصين في العلاقات الدولية، نظرية النسق...الخ. يعالجون النزاع على مستوى المجموعات والمؤسسات والأنظمة سواء كانت دينية أو عرقية أو دولية أو سياسية أو إقتصادية....الخ وهناك مجموعة ثالثة يمكن تصنيف منهجها بين المنهجين المذكورين أعلاه، فمثلا الإقتصاديون يستعملون كل من تقنيات المنهج الجزئي " Micro" والمنهج الكلي "Macro " لتحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة. كما أن علماء التاريخ قد يختلفون في النظرة الى النزاع الدولي، فهناك من ينظر اليه على أساس أنه صراع بين المجموعات التي تكون المجتمع الدولي ،فهناك من ينظر اليه على أساس أنه صراع بين المجموعات التي تكون المجتمع الدولي، وهناك من يأخذ عامل واحد كعامل الشخصية لتحليل ودراسة النزاع الدولي.

مؤيدي المنهج الجزئي يرون ان النزاع تابع من شخصية الإنسان ومن بنيته البيولوجية ثم يتوسع هذا التصرف الفردي الى المحيط الخارجي (المؤسسات والجماعات الإنسانية). وعلى العكس من ذلك يحاول أصحاب التحليل الكلي تسليط بحوثهم وتحاليلهم لكل المشاكل الانسانية على البنية الاجتماعية وعلى المؤسسات التي يتكون منها كل من النظام الداخلي والنظام الدولي ، وبناء على هذا يرى اصحاب المنهج الأول أن التصرف الفردي هو الذي يؤثر على المؤسسات بينما يرى المنهج الثاني أن المؤسسات هي التي تؤثر على التصرف الفردي.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر اتجاه يحاول تقليص الفرق بين المنهجين السابقين. فعلماء النفس في عصرنا الراهن يعترفون بأهمية المؤسسات والجمعيات والمحيط الثقافي في التأثير على تصرف الفرد كما أن علماء الاجتماع اصبحوا مهتمين الى درجة كبيرة بالعوامل الشخصية. ويتزعم هذا الإتجاه الجديد علماء الاجتماع النفسانيين. ومن هنا فقد أقر هؤلاء أنه لا يمكن تكوين نظرية شاملة للنزاع دون مزج كل من العوامل الجزئية والعوامل الكلية على حد سواء. وباستعمال المناهج الاحصائية والإعتماد على التقنيات الحديثة في البحث العلمي توصل هؤلاء إلى تكوين رصيد معتبر من المعلومات حول النزاع الدولي، ورغم هذا تبقي النظرية العامة للنزاع في المراحل الأول من تكوينها.

مناهج النزاع الدولي[1]: رغم إخفاق المنظرين في العلاقات الدولية في الوصول الى تكوين نظرية شاملة للنزاع الدولي فإن هناك الكثير من المناهج المتعلقة بدراسة النزاع الدولي بصفة عامة وبتحديد مسبباته بصفة خاصة. فهناك المذهب أو المنهج السيكولوجي، المنهج الإيديولوجي ، منهج المصالح القومية ، منهج سياق التسلح...الخ .وسنتعرض لحل هذه المناهج فيما يلي:

[1] –أنظر: د.اسماعيل صبري مقلد ،نظريات السياسة الدولية الكويت، منشورات ذات السلاسل ،1987.

1-المنهج السيكولوجي: تدخل تحاليل ودراسات أصحاب هذا المنهج في إطار ما سمي في بداية هذا الموضوع بالتحليل الجزئي لظاهرة النزاع الدولي وتتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية على الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول وهو الذي يربط بين الميول الى الاعتداء وبين الطبيعة البيولوجية للإنسان وأشهر ممثلي هذا الاتجاه الفيلسوف "فرويد" بحيث يرجع هذا الأخير الأسباب المؤدية الى النزاع الى طبيعة الانسان الى التدمير وحب التسلط والسيطرة، والإنسان بطبعه يميل نحو التوسع والانتقام والمخاطرة، فالصراعات والحروب هي الميدان الرئيسي لبلورة طبيعة الانسان هذه. ويؤكد "كينيث والتز" على أن الصراعات والحروب هي نتيجة حتمية لأنانية وغباء الانسان وسوء توجيهه لنزعاته الذاتية.

وهذه هي الأسباب فهي أسباب ثانوية ولا يمكن أن تنظر اليها الا في ظل هذه الحقيقة السيكولوجية .وعليه فإذا أردنا القضاء على النزاعات بمختلف أنواعها فعلينا أولا وقبل كل شيء تغيير هذه الطبيعة البيولوجية للإنسان.

أما الإتجاه الثاني فيتزعمه أصحاب نظرية الاخفاق والاحباط الذين ينسبون أسباب النزاع إلى ما يسمى بعوامل الاخفاق والاحباط " Frustration " الذي يصل إلى أوجه في ظروف الازمات فالجماعات الانسانية والدول تميل الى التصرف العدواني عند ما تصاب خططها وأمانيها وأهدافها بالإخفاق. وعليه كما يقول العالم النفساني "فلوجل" " Flugel "فإن الدول التي تتوصل الى تحقيق حاجات واهداف شعوبها الاساسية تكون أقل استعداد للحروب والصراعات من تلك الدول التي سيطر على شعوبها عدم الرضاء والاخفاق .فالعنف والميل الى الاعتداء هو عبارة عن الناتج الحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة المتولدة من عدم تحقيق أمال ورغبات وتطلعات الدولة وهذا لسبب أو لآخر.

الاتجاه الثالث تمثله نظرية الشخصية القومية التي ترى أن الصراع بالدرجة الأولى يرجع الى ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية. وعليه فمواجهة الصراعات الدولية يجب محاصرة هذه القوميات والأمم أو القضاء عليها أو تحويلها إلى أمم محبة للسلام.

الاتجاه الأخير يربط بين الاتجاهات والمعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي، وهذا ينتج إما بتكوين التصورات السلبية تجاه الدول الأخرى كاتهام بعض الدول الاخرى بخلق الاحباط الداخلي والنظرة اليها بنظرة عدائية ومحاولة الانتقام منها مما يؤدي الى الدخول في بعض الاحيان في حروب. وقد ينتج هذا كذلك عن طريق استمرار الاحتفاظ بفكرة ثابتة عن الأمم الاخرى دون محاولة تغييرها حتى ولو تغيرت هذه الدول، وهذا ما يؤدي الى تكوين المشاعر العدائية والدخول في صراعات وحروب، وقد ينتج من ناحية ثالثة من التبسيط المبالغ فيه لمسببات النزاع الدولي، وهذا بالتغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية الذي يقتضي التركيز على مجموعة من العوامل بدلا من اتهام دولة معينة نظرا للنوايا السيئة التي تنسب اليها فالأمر هنا يتطلب استئصال جدور المشكل بدلا من اتهام دولة أخرى ببساطة وسهولة.

2-**المنهج الايديولوجي:** وفقا لهذا المنهج فإن الاختلافات والتناقضات الايديولوجية بين القوى الوطني (الدول) المكونة للمجتمع الدولي تمثل الحقيقة الأساسية التي تتبع منها وتدور حولها كافة أشكال النزاعات الدولية. ويركز رواد هذا المنهج على التحليل الذي تعتنقه الايديولوجية الماركسية الذي يدور حول الصراع الطبقي داخل الدولة أولا ثم على مستوى دولي في مرحلة لاحقة. فبالنسبة للماركسية فإن الأسباب التي تدفع الى الصراع الدولي قوم على افتراض أن الحرب ظاهرة تاريخية طبيعية وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني. تحليل الماركسية لظاهرة الصراع الدولي يعتمد أساسا على

التصنيف الطبقي لأطراف النزاع وهي ترى أنه من خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقية لأطراف النزاع وهي ترى أنه من خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقية لأطراف النزاع يمكن الوقوف على المضمون الحقيقي لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح التي تكمن ورائها. ومن هنا ظهر مفهوم الصراع الطبقي الدولي الذي غرس جذور الخلاف الشيوعي الرأسمالي والذي أدى الى أزمات دولية متعددة. ورغم التحول الذي حدث في الدول الاشتراكية فإنه–في نظر الماركسية –لا يعتبر نهاية لصراع الطبقي، بل هذا التوجه الجديد ينطبق فقط على العلاقات بين الدول وسيستمر هذا الصراع ما دام التناقض قائما بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة.

وفي الحقيقة فإن أبعاد هذا الصراع الإيديولوجي تتعدى نطاق الصراع الطبقي والصراع الايديولوجية الشيوعية الرأسمالية .فكل دولة من الدول التي يتكون منها المجتمع الدولي لها إيديولوجيتها الخاصة وحتى ولو كانت تنتمي الى نفس المعسكر، وعادة ما تتعارض وتختلف هذه الايديولوجيات حتى بين الدول ذات الأنظمة السياسية المتجانسة (فرنسا وبريطانيا ، الاتحاد السوفياتي والصين)، ومادامت الايديولوجيات تعتبر من بين المقومات الرئيسية للدول فإن التنازل والاتفاق بصددها عملية صعبة للغاية وغاليا ما تؤدي الى مشاكل ونزاعات دولية خطيرة.

3–منهج المدرسة الواقعية: يرى هذا المنهج أن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح الوطنية. وعليه فإن السؤال المطروح هو كيف تتوصل الدولة الى تحقيق هذا الهدف في ظروف المحاضر والمستقبل؟ ويقول دعاة هذا المنهج أن السبيل الذي يضمن ذلك لا يكون إلا عن طريق تقوية الدلة لمواردها من القوة وهذا ما يعرفه "مورجانتاو H.J.Morgenthau "[1] (1)أنه المصلحة التي تصبح مرادفا للقوة. ويظهر أن هذا المفهوم

[1] H.J.Morgenthau, politics awong nations ,New york ,knoft,1960.

اقتبسه مورجانتاو ومن هوبز ونتشيه في النظرية الفلسفية القائمة على اساس ان الدافع الغريزي الذي يحرك الانسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي واثبات الذات.

فالقوة حسب رأي المدرسة الواقعية لا تقتصر فقط على الوسائل العسكرية، وإنما تشمل الى جانبها انماط أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي مثل القوة الاقتصادي القوة الاعلامية والدعائية ، قوة التفاوض الدبلوماسي...الخ. فإن دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها ضرورية جدا إذا ما أرادت الدولة أن تحقق اهدافها ومصالحها . وفي رأي هذه النظرية فإن الشعارات والمبادئ التي تنادي بها الدول ما هي الا غطاء مزيف لصراع من اجل تحقيق هدف غير معلن عنه وهو القوة. ولهذا ترى هذه المدرسة أن الصراع على القوة هو الأداة الواقعة والمعقولة لتفسير السلوك الدولي وتأصيل دوافعه بعيدا عن تلك التبريرات الكاذبة التي تتشبث بها الدول من قبيل الخداع والتمويه واعطاء صبغة الشرعية لتصرفاتها. فالصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية. فهذا الصراع من اجل تقوية موارد الدولة من القوة هو السبب الرئيسي لحل النزاعات الدولية مهما اختلفت أنواعها وأشكالها.

4-منهج سباق التسلح: يرى هذا المنهج أن سباق التسلح هو المصدر الأساسي للنزاع والصراع الدولي ،نظرا لأن الثورة التكنولوجية في ميدان انتاج الاسلحة قد تخلق ارتفاعا في معدل التغيير في نظم التسلح مما يؤدي الى خلق ثغرات فنظم الأمن المعمول بها مما يحفز الدول المهددة بشن حروب وقائية ضد الدولة أو الدول التي يعتقد أنها بصدد سباق نحو التسلح. وقد يحدث العكس أي أن الدولة التي أحرزت تفوقا في كمية ونوعية الأسلحة قد تبادر الى شن الحروب قبل أن تفقد ميزاتها الجديدة لأن التفوق في التسلح يؤدي أحيانا الى استعراض القوة العسكرية حتى في النزاعات الدولية التي يمكن حلها بطرق دبلوماسية.

عادة ما يتم سباق التسلح في سرية تامة مما يولد نوعا من الشك والخوف المتبادل بين الدول خاصة تلك التي بينها خلافات معينة، وهذا في حد ذاته يؤدي الى تضخيم النزاعات الدولية والاسراع في عملية تطويرها وتصعيدها بحيث تصل أحيانا الى نزاع مسلح. كما أن سباق التسلح يولد النزعة نحو القضاء على بعض القوى الجهوية أو الدولية التي تشكل بؤرة سباق التسلح. وأخيرا فإن سباق التسلح يؤدي الى خلق مجموعات مرتبطة مصالحها بصناعة الأسلحة أو ما يطلق عليه "مجمع صناعة الأسلحة أو Military industrial complex "وهذه المجموعات تعمل دوما للضغط على الحكومات لاتخاذ قرارات معينة وهذا لخلق بؤر التوتر في العالم لأن هذا يضمن لهذه المجموعات لإبقاء على مصالحها الاقتصادية عن طريق بيع الأسلحة.

5-منهج النظام الدولي: ينطلق هذا المنهج من لافتراض الذي مفاده أن النظام الدولي المبني على أساس مبدأ السيادة القومية أو الوطنية بشكل المصدر الرئيسي لكل اشكال الفوضى والصراعات الدولية ، وأن القضاء على هذه الصراعات الدولية بصورة ايجابية يستلزم التعديل في هذا النظام عن طريق إذابة الارادات أو السيادات القومية وإدماجها في إدارة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية. وعلى هذا الأساس فالصراعات والحروب لا تنتهي طالما بقي النظام الدولي قائما على تعدد الدول، والسلام لن يتحقق الا بإلغاء هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى وأحسن من القوميات الضيقة الراهنة، ويرى هذا المنهج أنه لا يمكن تحقيق المصالح المشروعة لكافة الشعوب الا في ظل حكومة عالمية. وهذا الاتجاه يعارض منظمة الأمم المتحدة التي تبقي على سيادة الدولة الوطنية.

6-المنهج السياسي: يدور هذا المنهج حول نقطة أساسية وهي أن وجود تكتلات وأحلاف دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع الى الصراع الدولي وتعجل بوقوعه فالأحلاف والتكتلات هي الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى الدولية، وأي خلل يطرأ على هذه

التكتلات والاحلاف ينتج عنه اختلال في توازن القوى مما يعجل بظهور النزاعات الدولية. وتقوم هذه التحالفات والتكتلات على عدة عوامل منها السياسي الايديولوجي الاقتصادي، الديني ، الجغرافي...الخ. وتؤدي الاحلاف والتكتلات الى النزاع الدولي عن طريق عدة وسائل منها:

- إذ كان الدخول في أحلاف الهدف منه هو تدعيم الأمن القومي للدول الأعضاء فإن ذلك يؤدي الى تصعيد التوتر الدولي بين الاحلاف المختلفة كما يؤدي الى ظهور احلاف جديدة.
- الإبقاء على سياسة الاحلاف يؤدي بالضرورة الى معارضة أي تغيير في الانظمة الداخلية لدول الاعضاء خاصة إذا كان هذا التغيير يؤدي الى المساس بوحدة وقوة الحلف وهذا في حد ذاته يؤدي الى حدوث نزاعات بين الدول التي ترغب في تغيير، انظمتها الداخلية وبقية الأعضاء.
- المعونات الاقتصادية كثيرا ما تذهب الى الدول الاعضاء في الاحلاف ولا تقوم على أساس إنساني واقتصادي مما يجعل بقية الدول الغير اعضاء في الأحلاف تشعر بنوع من الظلم وهذا في حد ذاته مصدر من مصادر النزاع الدولي.

7-منهج طبيعة النظام السياسي: يرى هذا المنهج أن وجود انظمة حكم شمولية وديكتاتورية بحك عقيدتها بحكم الدوافع التي تحركها الأهداف التي ترمي اليها والأساليب التي تنتهجها تعد السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة النزاعات الدولية، وذلك راجع الى أن هذه الانظمة تقوم على أساس حرية التصرف المطلق انفسها من اجل تحقيق أهدافها فهي ترفض أي قيد على تصرفاتها مما يطبعها بتصرف عدواني ومن هنا تجد الانظمة الديموقراطية نفسها مضطرة لمواجهة مثل هذا السلوك العدواني. وينتهي اصحاب هذا المنهج الى فرضية أساسية وهي أن الانظمة الشمولية على اختلاف ايديولوجياتها سواء كانت فاشية، عنصرية أو ماركسية فإنها كلها في سباق نحو الهيمنة والتسلط مما يؤدي حتما الى

حدوث صراعات بين هذه الدول بعضها ببعض وبينها وبين بقية الدول والتي لا ينطبق عليها نفس الوصف.

8-المنهج الاقتصادي: يقوم هذال المنهج على التفسيرات الماركسية للأسباب الاقتصادية للنزاع، فبالنسبة للماركسيين فإن كل الحروب والصراعات إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية الى التناقضات الجذرية التي تكمن ففي داخل هذا النظام. وهذه التناقضات تولد اشكالا متعددة من الصراعات الطبقية سواء كانت بين الطبقتين البرجوازية والبروليتاريا في الداخل أو بين الدول الرأسمالية فيما بينها في الخارج. أما النظريات الغير ماركسية فترى أن الدول تشتبك في صراعات تصل بها احيانا الى العدوان تكمن في الرغبة في الحصول على موارد اقتصادية جديدة أو البحث عن مناطق نفوذ وأسواق اقتصادية. كما أن التوزيع غير المتكافئ للثروة الاقتصادية يشكل في عصرنا الراهن سبب الأزمات والصراعات بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

9-المنهج السوسيولوجي: يركز هذا المنهج على الجوانب الاجتماعية لظاهرة الصراع وتتشابك وتتماثل آراء ونظريات هذا الاتجاه مع بعض الآراء التي سبق تحليلها وعلى العموم فإن هذا المنهج يتكون من نظريتين أساسيتينّ:

- النظرية الأولى هي نظرية النمو الديموغرافي التي ترى بأن الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي لحدوث النزاعات الدولية. وتدفع الزيادة الهائلة للسكان الى البحث عن موارد اقتصادية جديدة ومجال حيوي أوسع، كما أن الدول القليلة السكان تجد نفسها مضطرة للدفاع عن نفسها واتخاذ اجراءات ضد الهجرة التي تسببها الدول المكتظة بالسكان. وهذه الأمور كلها تؤدي الى ظهور صراعات دولية من نوع أو من آخر.

وتتفرع عن هذه النظرية نظرية أخرى تسمى بنظرية الدورات الديموغرافية والتي بأن كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل: مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الإنفجار، ثم مرحلة الإستقرار والتوازن التي تبقي فيها معدلات النمو عاليا نسبيا. ففي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول نحو العدوان وشن الحروب للحصول على مجال حيوي أوسع وموارد اقتصادية كافية لمواكبة هذا النمو الديموغرافي.

- أما النظرية الثانية فهي نظرية النخبة المسيطرة التي تنسب الى عالم الاجتماع الامريكي "ورايت ميلز" فترى بأنه في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية الذي كان وما زال يسيطر هو التحالف التي من اهمها السيطرة الكلية على وسائل الاعلام يعمل هذا المحور على توفير الاسباب التي تؤدي الى تهيئة الى تهيئة مناخ اللامبالاة السياسية في أوساط الرأي العام حتى لا تتمكن الجماهير من مقاومة هذا التسلط والوقوف على أخطاره الحقيقية وهذه النخبة رغم أنها تمثل الأقلية إلا أنها تلعب دورا كبيرا فيرسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتعمل على تحقيق اقصى استفادة من وراء استمرار اوضاع التوتر والصراع الدولي على هذا الاساس مرتبط ارتباطا وثيقا بمصالح الفئات التي تحتل مراكز اتخاد القرار داخل أي نظام سياسي.

10-المنهج الجيوسياسي: تتفق معظم الاتجاهات في إطار هذا المنهج على نقطة أساسية وهي التي تتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي أو الرقعة من الاقليم المخصصة لكل دولة على عملية الصراع من اجل البقاء والنمو. فالإتجاه التقليدي في هذا المنهج يرى أن الدولة وحدة عضوية من السكان والإرض وأنها تسبه الكائنات الحية الأخرى التي ترتبط مقدرتها على النمو بمقدار الحيز الجغرافي الذي تتحرك وتتفاعل فيه، وأن الدولة إذا بدأت في الإنحلال والتدهور فإنما يكون ذلك راجعا الى اهمالها التفكير مساحيا. ومن هنا يرى "راتزل" بأن الحدود الجغرافية غير ثابتة يل تتحرك لصالح الدولة الأكثر

حيوية. وإذا جعلنا الحدود نهائية وثابتة فإن ذلك يؤدي الى وقف نمو الدولة (نظرية المجال الحيوي)، وقد اعتمد "هتلر" على هذه النظرية في تبرير سياسة التوسعية.

أما الاتجاه المعاصر في هذا المنهج فإنه وإن ألقى على أهمية المجال الحيوي كقوة أساسية تؤدي الى الصراع الدولي وهو يستدل على ذلك بسعي القوى الكبرى المستمر الى توسيع مناطق نفوذه إلا أن هذا الرأي يرى بأن الصراع بالوسائل السلمية أصبح البديل الحتمي لكارثة الحرب النووية، وعليه فهذا الاتجاه يركز إهتمامه على الكيفية التي يمكن أن تطور بها العوامل المساحية عند بحث وتصميم استراتيجية الدولة.

وبناء على ذلك تلعب المناطق الجغرافية ذات الأهمية القصوى دورا كبيرا في حدوث النزاعات بين الدول.

أسباب النزاعات الدولية

بالإضافة الى اسباب النزاعات الدولية التي تم التطرق إليها عند دراسة المناهج المختلفة للنزاع الدولي، مثلا منهج سباق التسلح يرى لأن الرغبة والإصرار على احراز تقدم في مجال التسلح هو السبب الرئيسي للنزاعات الدولية وكذلك فمنهج المدرسة الواقعية يرى أن محاولة كل دولة لتقوية مواردها من القوة هو الدافع والسبب الرئيسي لحل النزاعات الدولية، فإن هناك مجموعة من الأسباب العامة للنزاع الدولي لا يمكن أن ننسبها لا لهذا المنهج ولا لذلك، وإنما هي أسباب تكاد تكون مشتركة، تتمثل فيما يلي:

1- المصلحة والشرف: كل دولة عندما تقيم تصرف أو وضعا أو حالة معينة إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها تجاه هذا التصرف أو الوضع أو الحالة. ففي سنة 1958 عندما نشب النزاع بين بريطانيا وإسلندا لأن هذه الأخيرة قامن بإجراء يتمثل في توسيع مياهها الإقليمية الى 12 ميلا بدلا من 4أميال. ففي هذه الحالة اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين كانت تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة. فصيد الأسماك عامل مهم حدا بالنسبة الاقتصاد الاسلندي لكنه لا يحتل الا مكانة

متواضعة في الاقتصاد الانجليزي. لكنه بالنسبة لبريطانيا كان الامر يتعلق بالأثر الذي سوف يحدثه هذا الاجراء (توسع المياه الاقليمية) على المستوى الدولي خاصة وأن بريطانيا تمتلك اسطولا بحريا قويا في العالم عن طريق قيام بقية الدول يتوسع مياهها الاقليمية مما يفيد من حرية نشاط الاسطول الانجليزي. وهذا ما يؤدي في اعتبار بريطانيا الى الحاق إهانة بها وسمعتها وشرفها. لكن في الحقيقة إسلندا لم تكن تهدف بالدرجة الأولى الى إهانة الشرف بريطانيا بل تريد فقط تدعيم اقتصادها من هذه الثروة السمكية الضرورية بالنسبة لاقتصادها. وعليه فسبب النزاع هنا هو المصلحة المادية بالنسبة لاسلندا أما بالنسبة لبريطانيا فإنه يتمثل في المصلحة المعنوية أي الشرف والسمعة. لكن المصلحة المادية والشرف يسيران في بعض الاحيان كما في النزاع بين بريطانيا واسبانيا حول جبل طارق وكما يحدث غالبا في عمليات التأميم التي تقوم بها دول العالم الثالث، جنبا إلى جنب ويصعب الفصل بينهما.

2- عامل القوة: رغن أن المصلحة والشرف تسببان النزاع الدولي إلا أن الدول عادة ما تنظر الى التصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل هام وأساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة. فنتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي الى التقليل من أهمية دولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى كما هو الحال بالنسبة للنزاعين الذين يربطان بريطانيا بكل من اسلندا وإسبانيا. وعامل القوة والنفوذ رغم اختلاف درجاته من حالة لأخرى فإنه دائما يمون ملازما لكل النزاعات الدولية. وعلى هذا الأساس فالدول لا تلجأ الى التنازل في النزاعات الدولي لأنها ترى أن ذلك يؤدي الى التأثير سلبا على مركزها من القوة والنفوذ ولأن ذلك يؤدي بالطرف الآخر أحيانا الى المطالبة بتنازلات أخرى.

3- الأمن: كثيرا ما تدخل الدول في نزاعات تصل في بعض الأحيان الى ذروتها لسبب رئيسي وهو أن تلك الدول تعتقد أن أمنها اصبح مهددا من طرف دول أخرى. فالسبب الرئيسي مثلا لتدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من الخطر والتهديد الغربي. وعلى هذا الأساس فمثل هذه التصرفات تقيم على أساس انها وسيلة لتدعيم أمن الدولة وليست هدفا في حد ذاتها، فالهدف

هنا يكمن في الحفاظ على أمن الدولة . وهذا لعامل الأمني كان كذلك السبب الرئيسي لحل التصرفات التي قام بها كل من المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي والتي أدت الى نزاعات دولية خاصة في فترة الحرب الباردة. فما دام الأمن من المصالح العليا للدولة فإنه يبقي المحرك الرئيسي للنزاعات الدولية خاصة إذا كانت نظرة الدول الى هذه المسألة مختلفة وذلك تبعا لاختلاف انظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4- الايديولوجية: تعرف الإيديولوجية على أنها تلك المجموعة من المبادئ والمعتقدات والإستراتيجيات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب ونفود وتوجه تصرفاته في الواقع العملي. ونظراً لوجود ايديولوجيات مختلفة ومتعددة في العالم فإن النزاعات الدولية غالباً ما تكمن اسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن ايديولوجيتها أو محاولة نشرها. وبالتالي تهديد الايديولوجيات الأخرى التي تعتقد بأنها منافسة لايديولوجيتها. فالدول المتجاورة والتي تتبع ايديولوجيات مختلفة ومتناقضة لا تحبذ نجاح ايديولوجيتها وزعزعة نظامها. وعلى هذا الأساس ترى الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية أنه يجب تقسيم الدول الى نوعين: فهناك دول تتبع سياسة خارجية مبنية على إعتبارات ايديولوجية مخطة وهذه الدول تسعى الى نشر ايديولوجيتها وبالتالي تشارك مشاركة فعالة في حدوث النزاعات الدولية وهناك الدول التي تبني سياستها الخارجية على اعتبارات براغماتية وبالتالي فهي لا ترغب في نشر الايديولوجية، وهذه الدول لا تكون سببا في حدوث النزاعات الدولية.

5- العدالة والمساواة: كثيرا ما تحدث النزاعات الدولية بسبب أن دولة أو مجموعة من الدول تشعر أنها مظلومة من طرف ثاني، فعدم توفر عامل المساواة والعدالة بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي الى حدوث نزاعات ببين الظالم والمظلوم. مثل الاتفاقيات والمعاهدات المجحفة التي تقيد من حرية دول معينة من جهة ،ومن جهة أخرى تخول دول أخرى حقوقا وامتيازات غير موضوعية (معاهدة فرساي1919).كما أن الاجحاف واللامساواة التي كرستها الأجهزة الدولية التي تكونت بعد الحرب

العالمية الثانية تمثل السبب الرئيسي لحل النزاعات التي حدثت .وما زالت تحدث بين دول العالم الثالث والدول المغربية المسيطرة على هذه الأجهزة .فالرغبة في الانتقام من تصرفات غير عادلة وقعت في الماضي أو الحاضر كثيرا ما تؤدي الى حدوث نزاعات دولية كما أن الشعور بالظلم قد يكون سببه التصرفات الداخلية التي تقوم بها الدولة كعملية التأميم مثلا.

6- الديانات.

7- الأقليات

حل النزاعات الدولية

هناك مجموعة كبيرة من نظريات العلاقات الدولية التي يمكن إدراجها ضمن إطار نظرية حل النزاعات الدولية. فمعظم الدراسات الاستراتيجية مثلا تصنف ضمن إطار نظرية حل النزاعات الدولية ،إذ أن محاولات نزع السلاح ومراقبته تهدف بالدرجة الأولى الى القضاء على المشاكل التي يثيرها التسلح. عبارة "حل النزاع" تعني الدراسات والمحاولات الخاصة بتحديد وتوضيح مصادر النزاعات وأهداف ومصالح الدول الاطراف في النزاع والاحتمالات الخاصة بكل حالة، كما أن مفهوم "حل النزاع" كذلك يعني العملية التي بمقتضاها يتم إيجاد الحلول والمقترحات التي ترضي أطراف النزاع فهذه العملية في حد ذاتها لا تشبه تلك التي طبعت المناهج التقليدية لحل النزاع والمتمثلة في الوساطة التي يقوم بها طرف الثالث. إذن تبعا للمنهج الحديث لا يلجأ هذا الطرف الى اقتراح الحلول على أطراف النزاع بل يساعد هذه الأطراف على الوصول إلى تعريف وتحديد مشترك لعلاقاتهما وأهدافهما وغاياتهما، وتصوراتهما، تم أخيراً اكتشاف الاختيارات الممكنة لهذه الأطراف[1].

[1] -أنظر

D .pirages ,managing political conflid .london ,Nelson and sons ud.1976.

وبناء على ما سبق ذكره فإن حل النزاعات الدولية هي عبارة عن عملية متواصلة ومتجددة هدفها الرئيسي هو الوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة تكمن من التوصل الى حل للنزاع قد لا يكون متوقع حتى بالنسبة لأطراف النزاع في البداية. وهذه العملية تكمن من ظهور احتمالات جديدة لم تكن وإدارة عند اندلاع النزاع. وبالتالي فهذه العملية تهتم بالدرجة الأولى بإعادة تحديد وتعريف مسببات النزاع. وعلى هذا الأساس فإن عملية حل النزاعات ترتكز على إمكانية تحويل النزاعات التي اعتبرت في بدايتها كحالات "ربح–خسارة" الى نزاعات تكون نتائجها ايجابية لكل الأطراف " poositive sun outcome ".

على مستوى البحث العلمي وعلى مستوى التطبيق العملي تعتبر هذه الفترة فترة انتقال بالنسبة لنظرية حل النزاعات الدولية. نتيجة لذلك هناك خلط في المفاهيم والمصطلحات الخاصة بهذا الميدان. فنحن الآن في إطار الانتقال من النظرية السائدة والتي تؤدي غالبا الى حلول مفروضة الى النظرية الحديثة لحل النزاعات الدولية والتي تعتمد على تحليل وتعريف وتحديد كل جوانب النزاع بما في ذلك أهداف ومصالح الدول الأطراف في النزاع وهذا للوصول الى ايجاد ارضية مشتركة يمكن بواسطتها تحقيق هذه الأهداف والمصالح. ولهذا الغرض خصصت بعض الدول امكانيات ضخمة للبحوث والتجارب التي تجرى في هذا الميدان حتى يمكن التوصل الى تكوين نظرية مكتملة وواضحة حول النزاعات الدولية.

التطور التاريخي: حل المنازعات الدولية في اطار قواعد القوة ترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى بحيث كانت أحكام لجان التحكيم، والمحاكم الدولية والمعاهدات التي تبرم في هذا الشأن هي المصدر الرئيسي لحل النزاعات الدولية. لكن جل هذه لوسائل كانت تؤدي في غالب الأحيان الى تكريس حالة الغالب والمغلوب. وقد استمر العمل بهذا المنهج التقليدي حتى بعد الحرب العالمية الأولى. ولهذا فعندما وضع ميثاق الأمم المتحدة خصص وأضعوا جزء منه لتوضيح الطرق التي يمكن أن تلجأ إليها الأمم المتحدة لفرض حل معين للنزاعات التي تنشأ بين أعضائها. ويعتبر مجلس الأمن الجهاز الأكثر أهمية

بالنسبة لحل النزاعات الدولية. لكن ما دام عمل هذا المجلس يتوقف بالدرجة الأولى على موافقة جميع الدول التي لها حق الفيتو، فإن هذه المهمة كثيرا ما تصبح مستحيلة التحقيق، كما أن الحلول التي يتم التوصل اليها داخل هذا الجهاز تتم على حساب الطرف الذي لا يلقي تدعيما في مجلس الأمن .والأهم من هذا أن الدول أصبحت ترفض الالتجاء الى المؤسسات والمنظمات الدولية لسبب رئيسي وهي أنها ترفض الحلول المفروضة التي تمس كرامتها وسيادتها.

وعلى هذا الأساس قام مركز لندن الخاص بدراسة النزاع " CAC" في نهاية الستينات بإجراء دراسة توصل فيها الى نتيجة أساسية وهي أنه في ظل الظروف الدولية الحالية، وفي ظل المنهج التقليدي لحل النزاع في إطار علاقات القوة(الحلول المفروضة) أصبحت الدول ترفض المؤسسات الدولية التي تقوم بهذا الدور وعليه يجب البحث عن سبيل جديد ونظرية جديدة لحل النزاعات الدولية. وتجلى هذا في النهاية في محاولة الانتقال من منهج المساومة في إطار علاقات القوة الى منهج جديد يهتم بتسهيل "faciliation " عملية حل النزاع أمام أطرافه وهذا عن طريق الاعتماد على خبرة ودراسة مجموعة من الخبراء والمختصين في الميدان، وهذه الأطروحة جربت في البداية على النزاعات الداخلية وأثبتت جدواها ونجاحها، وعليه بدأ التفكير في تطبيقها على النزاعات الدولية.

طبيعة هذا المنهج–الذي هو منهج سلوكي " behavioural approach"–تقتضي أن يكون الطرف الثالث أو الوسيط عبارة عن مجموعة من الدول او الاشخاص. وليس دولة واحدة أو شخص احد كما هو الحال بالنسبة للمنهج التقليدي. ومن ناحية أخرى فإن هذا المنهج لا يعتمد فقط على تحديد ومعرفة مسببات وحقائق النزاع لا التي يعتمد عليها لإيجاد صيغة أو اتفاق مشترك الذي من الممكن أن لا يمس الجذور الحقيقية للنزاع، ولا يعتمد كذلك فقط على صيغة المساومة " bargaining exercise " بل هدف هذا المنهج هو تحويل النزاع من حالة اقتسام الكعكة التي يكون فيها ربح طرف هو خسارة الطرف الآخر

الى صيغة الحل الذي يشعر فيه كل طرف بأنه حقق على الأقل ما يمكن تحقيقه. وعن طريق التعاون الوظيفي " functional cooperation " يمكن في المدى الطويل تحقيق كسب وأرباح مشتركة لكل أطراف النزاع. وعليه فهذا المنهج يهدف الى تحويل تصورات الدول من تنافسية الى تعاونية.

طرق حل النزاعات الدولية: هناك ثلاثة مستويات لحل النزاعات الدولية: مستوى تدخل طرف ثالث لفرض حل النزاع الدولي، مستوى مشاركة أطراف النزاع في حالة المفاوضة، مستوى الاتصال بين أطراف النزاع (الوساطة). لكن التطور التاريخي للنزاعات الدولية يبرر تناقص وتضائل دور العامل الاول أو المستوى الأول لصالح المستويين الآخرين.

فالحلول القانونية أو القضائية هي عبارة عن حكم صادر عن محكمة دولية أو لجنة تحكيم بناء على معايير وقواعد قانونية. وقد عمل المختصون في النزاع الدولي على إقناع الدول بضرورة التجائها الى هذه الطرق لحل نزاعاتها الدولية. لكل الواقع برهن على أن الدول لا تحبذ الالتجاء الى هذه الطرق لعدة اسباب منها، ان إحالة النزاع وطرحه على هيئة قضائية دولية يعني نقل سلطة إتخاذ القرارات من الدول الى هذه الهيئة ،ثم أن هذا يعني عدم مشاركة أطراف النزاع في حله، وأخيرا فإن الأحكام التي تصدر عن هذه الهيأت يمكن أن تمس بكرامة وشخصية وسيادة الدولة. أما التحكيم الدولي فرغم أنه أقللا مساسا بمصداقية الدولة وسيادتها وهذا نظراً لأنه يعطيها الحرية في اختيار أعضاء لجنة التحكيم .فإنه في النهاية يحول صلاحية إتخاذ القرار من أطراف النزاع الى هيئة التحكيم. ولهذا تفضل الدول اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية والتي غالبا ما تنتهي الى تطبيق قاعدة لا غالب ولا مغلوب.

فبالنسبة للنظرية التقليدية لحل النزاعات الدولية فإن الأهمية تكمن في الإلتجاء الى الطرق القانونية وهذا تماشيا مع أحكام وقواعد القانون الدولي المتفق عليها. لكن الواقع العملي برهن على أن هذه الطريقة تؤدي الى مشاركة ضئيلة لأطراف النزاع في عملية حله كما أن هناك اتصال محدود جدا ببين أطرافه. وهذه

الطريقة أصبحت غير مقبولة من طرف الدول المتنازعة خاصة إذا كان النزاع مرتبط بمصالح حيوية. إذا أنه في هذه الحالة تصبح الدول غير مستعدة لوضع مستقبلها وأمنها وسيادتها بين أيدي هيئة قانونية والتي تصدر حكمها بغض النظر على حاجات الدول وظروفها ومحيطها الداخلي في التوصل الى حل يرضي جميع الأطراف وهذا على عكس الأحكام القضائية التي تتماشى وحالات النزاعات الصفرية.

وحتى الطرق الدبلوماسية في المنهج التقليدي فليست جميعها مقبولة من طرف الدول المتنازعة، ففي الوساطة مثلا رغم أن الوسيط ليست له مصلحة في النزاع فإن الشكوك غالبا ما تثار بالنسبة للمهمة التي يقوم بها خاصة عندما لا يتمكن هذا الأخير من وضع أطراف النزاع زجها لوجه في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف. عندما يحاول الوسيط عرض وجهة نظر طرف على آخر يميل هذا الأخير الى اتهامه بتمثيل مصالح الطرف الأول والعكس صحيح وغالبا ما يطبق على الوسيط مقولة "إذا لم تكن مساندا لوجهة نظري فأنت ضدي" وكلما استمرت وطالت مدة الوساطة كلما قلت احتمالات نجاحها وكلما بدأت الدول تشك في نية الوسيط. وكذلك فإن الوساطة التي تتم في ظروف يرفض فيها طرفي النزاع المقابلة والتفاوض غالبا ما تفشل، وهنا فإن الوسيط ينظر إليه طرفي النزاع المقابلة والتفاوض غالبا ما تفشل، وهنا فإن الوسيط ينظر اليه من كل طرف على اساس أنه يمثل مصلحة الطرف الآخر في النزاع وهذا لسبب بسيط وهو أنه يقوم بشرح وعرض موقف هذا الطرف.

أما المساعي الحميدة– كطريقة من طرق حل النزاعات الدولية في إطار المنهج التقليدي– فهي الحالة الأكثر ضعفا لتدخل طرف ثالث لحل نزاع دولي معين. ورغم ذلك فإنها أحيانا تساعد على خلق وتكوين نوع من الاتصال والمشاركة بين أطراف النزاع وتصلح هذه الطريقة لحل النزاعات الثانوية بين الدول عندما تكون في مرحلتها الأولى من التطور لكنها لا تصلح لمعالجة النزاعات المتعلقة بالمصالح العليا للدولة.

وبناء على كل ما سبق ذكره يتضح أن الطريقة المثلي لحل النزاعات الدولية هي المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع. هنا لا يوجد دور لطرف ثالث كما أن أطراف النزاع تشارك مشاركة فعالة في حل النزاع. ورغم هذا فإن المفاوضات هي عبارة عن وسيلة لنقل النزاع من ميدان المعركة الحربية الى طاولة المفاوضات، وعليه فالمفاوضات المباشرة أحيانا لا تؤدي الى حل النزاع بل تصعده كما حدث بالنسبة لمفاوضات باريس لسنة 1972 حول الفيتنام. ورغم ذلك فإن المفاوضات هي عبارة عن ميدان تطرح فيه كل الآراء والقضايا التي تهم أطراف النزاع ويمكن أن تبقي القضايا التي يتفاوض من أجلها في سرية تامة. كما أن الأطراف هنا تحتفظ باستقلالية اتخاذ القرار المتعلق بالأزمة. وفي رأي المنهج الحديث لحل النزاعات الدولية فإن المفاوضات لا تصلح كطريقة لحل النزاعات الدولية التي يتم تصعيدها الى مراحل معينة بحيث يصبح من المستحيل وضع أطراف النزاع وجها لوجه في مفاوضات مباشرة وذلك لعدة أسباب منها أنه في هذه الحالة من الممكن والمحتمل أن يكون طرف في موضع قوة وبالتالي يمكنه فرض حلا معينا للنزاع والذي يكون في المستقبل سبب رئيسيا لنزاع جديد.

دور الطرف الثالث في حل النزاعات الدولية المعاصرة لا علاقة له بمفهوم الوسيط والمحكم في النظرية التقليدية لحل النزاع. فالمنهج المستعمل هنا هو منهج استنباطي فمهمة الوسيط هنا تكمن في جمع المعلومات والحقائق الخاصة بالنزاع وليس اقتراح الحلول. فهذا المنهج التحليلي الاستنباطي للنزاع في حد ذاته يؤدي فيما بعد الى تسهيل عملية لإيجاد الحلول. فعملية التسهيل هذه تؤدي بكل طرف الى معرفة دقيقة ومحددة لأهداف وغايات وتصورات الطرف الآخر، وكذا تكاليف الاختيارات الممكنة لكل طرف، عند هذا المستوى يمكن تحديد نقطة الالتقاء بين الاهداف والمصالح لأطراف النزاع. بالإضافة الى ذلك فإن دور الطرف الثالث تبعا للمنهج الحديث يتطلب الإلمام بالدراسات النظرية والتجارب العلمية الخاصة بهذا الموضوع خاصة ما يتعلق منها بطبيعة النظام الدولي وطبيعة النزاع في حد ذاته. فأهمية معرفة النظام الدولي توجهنا الى معرفة الفرضيات والنظريات المتعلقة بالأسباب التي تكمن في هياكل

النظام الدولي والتي تؤدي الى النزاع، وكذا نتائج التغير السياسي والاجتماعي ثم أثر المشاكل الداخلية على العلاقات الدولية.

ويرى مؤيدو المنهج الحديث، أنه في كل نزاع دولي هناك مجموعة من الأطراف على مستويات متعددة ولكل مجموعة مصالح مرتبطة بالنزاع. وعلى هذا الأساس فالرغبة في حل النزاع على مستوى معين وابرام اتفاقية ذلك لا يؤدي بالضرورة الى حل النزاع نهائيا بل يبقى قائما على بقية المستويات الأخرى. فالاتفاق مثلا بين تركيا واليونان، أو مصر واسرائيل لا يؤدي إلى حل مشكلتي قبرص وفلسطين.

وعليه فالحل الشامل والجذري لأي نزاع دولي يقتضي بالدرجة الأولى تحديد كل مستويات النزاع وتحديد الأطراف التي لها مصالح مرتبطة بالنزاع، تم إيجاد صيغ لاستئصال جذور النزاع على كافة المستويات واشراك جميع الأطراف في اتخاد القرار الخاص بحل هذا النزاع. فالاتفاق بين حكومة شمال إيرلندا وبريطانيا لا يعني حل النزاع بين الطائفتين الكاثوليكية والبروتيستانية، بل أن حل الأزمة يتوقف بالدرجة الأولى على الاتفاق الذي يتم في المستويات الأكثر أهمية، وهي المستويات التي يمكن ان تدعم او تحطم ميكانيزمات الاتصال بين الفئات الاجتماعية المختلفة. ففي حالة النزاع في قبرص هناك مصالح تركيا واليونان. مصالح الجاليتين أو الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة، مصالح مختلفة داخل كل طائفة، العلاقة بين الأتراك وتركيا، العلاقة بين اليونانيين واليونان، مصالح الولايات المتحدة في كل من قبرص واليونان وتركيا، مصالح بريطانيا في الجزيرة...الخ. فالحل الجذري لهذا النزاع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المصالح وهذه العلاقات المختلفة والتي توجد على مستويات متعددة. ففي مثل هذه النزاعات يكون الاتفاق على مستوى القاعدة كأساس لبلوغ اتفاقيات على مستويات أخرى، فمثلا الاتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية في قبرص يساعد على ابرام اتفاقيات بين اليونان وتركيا.

وعلى العموم فإن الجدول التالي يوضح الفروق الأساسية بين النظريتين التقليدية والحديثة لحل النزاعات الدولية، وكذا الفروق بين المنهجين المستعملين من طرف كل من النظريتين.

الفرضيات والأطروحات التي يعتمد عليها كل من المنهجين التقليدي والحديث لحل النزاعات الدولية

المنهج التقليدي	المنهج الحديث
-الوساطة فن، هناك وسطاء بالفطرة الذين لا يمكنهم أن يلقنوا تقنيات الوساطة للآخرين، وعليه فالنجاح يقاس بمدى شهرة وسمعة الوسيط وليس بالجهد والممارسة العملية التي يقوم بها	-الوساطة هي تقنية يمكن تعلمها أو الجهد والممارسة العملية الوسيط تقاس بمدى النجاح أو الفشل الذي يحققه.
-شخصية الوسيط هي العامل الرئيسي والمهم في الوساطة	-العوامل الشخصية لها وزنها لكن تعلم تقنيات الوساطة هو العامل الأكثر أهمية.
-العامل الزمني مهم جدا، فهناك نزاعات يمكن حلها في أوقات معينة، لكن لا يمكن حلها في أوقات أخرى.	-يمكن تحديد الظروف التي تمكن فيها حل أو عدم حل النزاع، لكن إذا كان العامل الزمني مهم فالنزاع سوف ينتهي بمجرد انتهاء فترته (كالزكام)
-لا يمكن أن يتشابه نزاعان ،النزاعات تشبه حوادث الطرق، فإنها تندلع بصورة تلقائية.	-هناك عوامل مشتركة للنزاعات الدولية التي تجعلها تتشابه وتخضع تقريبا لنفس الإجراء أثناء حلها.
-الوسيط يحتاج الى قوة الدعم من طرف اجهزة دولية او دول قوية أو مؤسسات مالية.	-هناك فرق بين الحلول المفروضة والحلول المقبولة المشتركة فهذه الأخيرة يمكن التوصل اليها دون الاعتماد على عامل القوة، السلطة هنا يحددها

	اطراف النزاع وليس اطراف خارجية.
-يجب على الوسيط اقتراح الحلول الخاصة بالنزاع.	-لا يمكن للوسيط تحديد موقفه عن طريق اقتراح الحلول فأطراف النزاع هي وحدها المختصة باقتراح الحلول.
--مهمة الوسيط هي اقتراح التنازلات الموضوعية والعملية.	-لا يمكن لأي طرف من أطراف النزاع قبول التنازلات المفروضة ،فعملية الوساطة تهدف الى إيجاد البدائل في الاهداف والوسائل والتي لا تؤدي الى تنازلات.
-مصالح الدول العظمى والمجتمع الدولي يجب ان تسبق وتعلو في بعض الاحيان على مصالح أطراف النزاع.	-في أي نزاع يجب اعطاء الأهمية والأولوية لعلاقات ومصالح أطراف النزاع، تم ربط هذه الأخيرة فيما بعد بحل النزاع على مستويات اخرى.
-العلاقات بين الدول هي عبارة عن علاقات بين السلطات، والوساطة يجب أن تكون بين السلطات المعنية بحالة النزاع.	-المجتمع الدولي لا يتكون من دول منفصلة عن بعضها البعض، لكنه يتكون من مختلف المبادلات التي تتعدى الحدود الجغرافية، لهذا فالوساطة يجب أن تكون على مستويات مختلفة داخل وخارج كل دولة.
-النزاع الدولي منفصل تماما عن النزاع الداخلي.	-النزاع الدولي هو عادة ما يكون اتساعا وانتشابا للنزاع الداخلي، الذي يرغب أطرافه مساعدة الأطراف الخارجية، لذلك فالوساطة يجب أن تأخذ

	بعين الاعتبار مصالح الأقليات والطبقات داخل الدولة وليس فقط الجوانب الدولية للنزاع.
-يجب على أطراف النزاع قبول عملية التحكيم والوساطة.	-لايمكن ان نطلب من كل طرف قبول تدخل طرف ثالث وفرضه للاحكام. رفض قبول اشكال التحكيم والوساطة يرتبط بعملية الوساطة في حد ذاته، وليس مرتبط برغبة أطراف النزاع ينعدم حل النزاع أو التعاون في إطار التعاون الدولي.
-هناك بعض متخذي القرار السياسي يتصرفون تصرفات غير عقلانية.	-أطراف النزاع يتصرفون تجاه النزاع بطريقة تبدو في نظرهم أكثر تجاوبا وخدمة لمصالحهم وهذا على ضوء المعلومات المتوفرة لديهم حول دوافع وأهداف الاطراف الأخرى. فالتصرف الغير عقلاني هو ذلك التصرف الذي لا يفهم ولا يقبل من طرف الآخرين.
-لا تؤخذ عملية محددة وثابتة لحل النزاع الدولي	-احترام قواعد عملية حل النزاع مرغوب فيه خاصة إذا تم تجريب هذه القواعد.
-الوسيط يجب أن يكون شخص واحد.	-الوساطة يجب أن يتكون من مجموعة الاختصاصيين في ميدان النزاع الدولي.

النزاعات في العالم الثالث

إنتاج وتطوير الأسلحة النووية في المعسكرين الشرقي والغربي أدى إلى توصل كل منها الى امتلاك ما يسمى بالقدرة على الضربة الثانية التي تجعل الحرب النووية أمرا مستحيلا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تكوين وارساء قواعد الأمن الجماعي على المستويين الدولي والإقليمي جعل كذلك احتمال نشوب الحرب مستبعدا. كل هذا قلص الى درجة كبيرة العوامل المشجعة للحزب بين الطرفين وذلك خوفا من القدرة التدميرية للأسلحة النووية . لكن هذا لا يعني اختفاء وانتهاء التنافس والصراع بين الطرفين. وفي الواقع فهذا التنافس والصراع مازال مستمر الى يومنا هذا ،وقد تم تحويله بعد استحالة قيام حرب بين الطرفين الى دول العالم الثالث وذلك تحت اشكال متعددة. فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث. ونظرا لأهميتها الجيوسياسية، ولكونها تتوفر على المواد الأولية الضرورية لاقتصاديات الدول المصنعة، فإن هذه العوامل حفزت الدول المصنعة على نقل الصراع والتنافس بينها الى دول العالم الثالث فالنزاعات في العالم الثالث تأثرت الى حد كبير بهذه الظاهرة وعلى هذا الأساس يمكن القول أن القوى العظمى أعادت النظر في تعريف وتحديد المنافسة والصراع بينهما عن طريق هذا التحول[53].

منذ سنة 1945 أصبحت النزاعات والحروب في العالم الثالث من بين مميزات العلاقات الدولية، وهنا بدأت الاسئلة تطرح، هل هذه حالة مرحلية أو انتقالية ،أو أنها حالة دائمة؟ وفي الحقيقة فإن اللجوء إلى استعمال القوة في العالم الثالث لم يتم توقيفه بفعل العوامل الثلاثة التي ساعدت على ذلك في الدول المصنعة وهي: الأسلحة النووية، التجربة التاريخية في ميدان الحروب، التجربة الديموقراطية وما تولد عنها من عوامل ومؤسسات تعمل وتقف عائقا ضد استعمال القوة. وهنا كذلك يجب أن نعرف ما إذا كانت هناك علاقة بين عملية التنمية الوطنية والنزاع في دول العالم الثالث. فمن دون شك أن هذه العملية تولد مشاكل وأزمات ،وأن الظروف الدولية لا تساعد على القضاء والحد من هذه المشاكل والأزمات بل

[53] J.E. goodby (ed), regional conflicts ,new york , oxford university press ,1995.

تساعد على القضاء والحد من هذه المشاكل والأزمات بل تساعد على تعديتها وتطويرها. بالإضافة الى كل هذا فإن هناك مجموعة أخرى من العوامل مرتبطة بالأوضاع الداخلية لدول العالم الثالث ساعد على ظهور واستمرار النزاعات في العالم الثالث وهذه العوامل هي: ظهور أشكال جديدة للوطنية، وجود ايديولوجيات ذات طبيعة توسعية " transnational " والتي تهدف الى دمج وضم مجموعات أخرى غير مستقرة، الخلافات العرقية بين المجموعات المختلفة، التباين في توزيع الموارد والثروة ،عدم الاستقرار السياسي ، وأخيرا عدم استقرار موازين القوى الجهوية، وكل هذه العوامل تشجع على بروز النزاع وتهدد أمن الدول في هذه المنطقة.

من الناحية النظرية فإن أي دولة من دول العالم الثالث يمكن أن تجد نفسها متورطة في نزاعات يكون الطرف الآخر فيها ثلاثة مجموعات من الدول: دول مجاورة أو متخمة ،دول غير مجاورة وغير متاخمة، دول كبرى. وفي الحقيقة فإن النزاعات المتعلقة بالمجموعة الثانية قليلة جدا ولهذا يمكن استثنائها من موضوع النزاعات في العالم الثالث. كما أن النزاعات المرتبطة بالمجموعة الثالثة تستمر لمدة طويلة إذا يقيت الدول العظمى مصرة على الاستمرار في التنافس لسبب أو لآخر، وعليه فإن جل نزاعات العالم الثالث تدخل في نطاق المجموعة الأولى. من بين 170 نزاع (داخلي وخارجي) التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية 160 منها كانت في دول العالم الثالث، كما أن نصف هذه الدول عرفت اضطرابات داخلية (ثورات، حروب أهلية، حروب انفصالية....الخ).وعليه فإن عدد الدول التي لم تعرف لا إضطرابات داخلية ولا نزاعات دولية قليل جدا. ورغم هذه الوضعية الخطيرة فإن إتجاه النزاع ما زال تصاعديا في دول العالم الثالث كما أنه مازال مشجعا لتدخل القوى الأجنبية. ففي الفترة الممتدة بين 1945-1970 تدخلت القوى العظمى في 120 نزاعا في العالم الثالث. وأخيرا فإن النزاعات بين دول العالم الثالث والدول المصنعة جلها كانت نتيجة للأوضاع الموروثة عن الاستعمار كما أن بعض

النزاعات في العالم الثالث بدأت بداية داخلية (حروب أهلية) لتفسح المجال لتدخل القوى العظمى (كوريا، الفيتنام ،الكونغو، نيجيريا).

دول العالم الثالث وظاهرة الحرب: معظم الصراعات والحروب في العالم الثالث مرتبطة بالخلافات الناتجة عن النظام السياسي والخلافات الناتجة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي. وهذين العاملين غير مستقلين عن بعضهما البعض بل مرتبطان ارتباطا وثيقا في جل الحالات.

فالظروف السياسية في العالم الثالث تسهيل اندلاع الحروب واستمرارها. وهنا تبدو الحرب أو استعمال القوة كوسيلة أساسية لتحقيق المصالح والاهداف على المستويين الداخلي والخارجي. وأول ملاحظة في هذا المجال هي لأنه إذا كانت الدول الأوروبية قد وصلت الى الاقتناع بضم الشعور الوطني أو الكيانات السياسية المختلفة في جماعة وكيان أكثر إتساعا مثل ما يحدث الآن في السوق الاوروبية المشتركة، فإن الشعور الوطني في العالم الثالث يولد نوعا من الرغبة في الانفصال والانزواء والاستقلال عن الكيان الأم. وغالبا ما تتناقض الوطنيات المختلفة في دول العالم الثالث مما يؤدي احيانا الى الدخل في حروب. إذ أن معظم دول العالم الثالث تعاني من مشكل الأقليات المتأثرة بفكرة وطنية. وفي بعض الأحيان يكون التنافس بين وطنيات مختلفة حول فكرة أو هدف معين (الحزبين البعثيين في العراق وسوريا حول فكرة الوحدة الوطنية). إذن هذا التنافس بين الوطنيات المختلفة يولد نوعا من الخوف وعدم الاستقرار في دول العالم الثالث مما يدفع بها الى الدخول في مواجهات مسلحة أحيانا .فالحرب في هذه الحالة– في نظر انظمة العالم الثالث–هي وسيلة لتدعيم الوحدة والوطنية وتحقيق الاجماع الوطني، واثبات الشخصية والذات.

في عدد كبير من دول العالم لثالث أدى نقص أو انعدام الاجهزة والمؤسسات السياسية الشرعية والقانونية الى تسهيل عملية الالتجاء الى استعمال القوة لحل النزاعات بينها. ففي غياب مؤسسات وأجهزة

سياسية قوية وأجهزة إعلام مِثرة بلجأ بعض القادة وفقا لنزواتهم الذاتية الى افتعال الأزمات والدخول في حروب كما أنه في ظل الأنظمة العسكرية يتم اتخاد القرارات في غالب الأحيان من طرف أشخاص محددين وبالتالي تأتي جل قراراتهم عشوائية وغير عقلانية وهذا لغياب أو انعدام أجهزة المراقبة والقواعد الدستورية التي تمنع ذلك.

أما من الناحية الاقتصادية فالأوضاع المتردية في دول العالم الثالث تلعب دورا كبيرا كذلك في أشغال الحروب والأزمات. فالدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية تلجأ الى افتعال الأزمات وهذا لتوجيه الرأي العام الداخلي عن المشاكل الاقتصادية لدول العالم الثالث وربطنا بين هذه الأوضاع والميول الى استعمال القوة لوجدنا أن دول العالم الثالث التي حققت تقدما اقتصاديا ملحوظا هي الدول الأقل ميولا الى الحرب والأزمات ،بينما نجد العكس بالنسبة للدول المتدهورة أوضاعها الاقتصادية.

إذا كانت علاقات الحرب الباردة قد ساعدت على تدخل القوى العظمى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حروب وأزمات العالم الثالث، فإن تحسن العلاقات بين المعسكرين أدى إلى التقليل من أهمية هذا العامل. إلا أن الاتفاقيات المبرمة بين المعسكرين حول الحد ومراقبة الأسلحة سواء كانت نووية أو تقليدية أدى بالدول العظمى الى البحث عن وسيلة للتخلص من هذه الأسلحة عن طريق تصديرها لدول العالم الثالث .كما أن بعض الدول المصنعة لأسباب تجارية محظة بقيت محافظة على مستوى انتاجها للأسلحة التي تذهب الى العالم الثالث. وبالتالي فتصدير الأسلحة من الدول المتقدمة الى دول العالم الثالث له أهمية كبيرة بالنسبة للإبقاء على الصراعات والحروب في العالم الثالث. والأمر الذي عقد هذه الظاهرة هو أن بعض دول العالم الثالث دخلت ميدان اتاج الاسلحة وتصديرها في نفس الاتجاه كما أن إنتاج بعض الدول في العالم الثالث لأسلحة متطورة لم يصعد فقط من احتمال اندلاع الحرب في العالم الثالث بل كذلك امكانية توسيع رقعة هذه الحرب الى دول اخرى كالقوى العظمى (حرب الخليج).

تقسيم وأنواع النزاعات في العالم الثالث: الدوافع والاهداف والاسباب والوسائل هي من بين العوامل التي تساعد على التفريق بين نزاع آخر. ورغم هذا فإنه في بعض الأحيان من الصعب تقسيم النزاعات باء على هذه العوامل لأنه من المستحيل في بعض النزاعات مثلا التفريق بين الاهداف المعلنة والأهداف الحقيقية للدول، وبين الأسباب الحقيقية والأسباب المصطنعة للنزاع، كما أن دوافع وأهداف الدول ليست مستقرة وثابتة في كل نزاع. فالدوافع والأهداف التي تبرز في بداية النزاع تتغير تبعا لتطورات النزاع في حد ذاته وهناك عدة طرق لتقسيم النزاعات في العالم الثالث، فيمكن تقسيمها من الناحية القانونية الى نزاعات داخلية (حروب اهلية تقليدية) وحروب أو نزاعات دولية، كما أنه يمكن تقسيمها تبعا لمداها الى نزاعات محدودة ونزاعات موسعة. ورغم كل هذا يبقي التقسيم التالي هو الأكثر واقعية وموضوعية وتجاوبا مع ظروف العالم الثالث: نزاعات ذات طبيعة جهوية (بين الدول)، نزاعات ذات طبيعة عامة (تتعدى أثرها دول العالم الثالث) ،نزاعات داخلية " coflits intra-elastiques ".

1- **النزاعات ذات الطبيعة العامة:** من بين النزاعات التي تدخل ضمن هذا التصنيف نزاعات تصفية الاستعمار، وكذا النزاعات الخاصة بالتنافس بين القوى العظمى في العالم الثالث. والتي هي امتداد للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ،وأخيرا تدخلات القوى العظمى في العالم الثالث. نزاعات تصفية الاستعمار هي نزاعات ذات طبيعة عامة لأن تصفية الاستعمار هي ظاهرة يتجاوز مداها وأثرها العلاقة بين المستعمر والمستعمر. كما أنها تؤدي في نفس الوقت الى احداث تغير وتحول جذري في النظام الدولي وذلك عن طريق مضاعفة عدد اعضائه وما ينجر عن ذلك من نتائج. كما أن ميزان القوى النووي جعل الحرب بين القوى العظمى أمرا مستحيلا، وهذا ما دفع بهذه الأخيرة الى نقل صراعاتها الى العالم الثالث وهذا عن طريق المساعدة الاقتصادية، تصدير الأسلحة، لدعم السياسي والقانوني والدبلوماسي . وفي بعض الاحيان تتدخل القوى العظمى بطريقة مباشرة في العالم الثالث كما حدث في كوريا (1950-1953) وفي الفيتنام والشرق الاوسط وفي بعض الاحيان يكون

تدخل القوى العظمى في العالم الثالث لأسباب ايديولوجية واستراتيجية أمنية كما حدث بالنسبة لتدخل الولايات المتحدة في غواتيمالا1954، جمهورية الدومنيكان 1965، غرانادا 1983، وباناما 1989، وهذا لمنع حدوث تغيرات في هذه الدول والتي من شأنها المساس بمصالح الولايات المتحدة في هذه الدول.

2- **النزاعات ذات الطبيعة الجهوية:** تختلف هذه النزاعات عن سابقتها في كونها لا يتعدى مداها وأثرها منطقة جغرافية معينة، كما أن أطرافها محدودة (لا تتعدى في غالب الأحيان دولتين). والنزاعات التقليدية من هذا النوع تكون عادة بين دولتين. وتكون نتيجة لعدم اتفاق حول موضوع معين، رسم الحدود، المياه الاقليمية، الأنهار ...الخ. وهذا النوع من النزاعات يحدث خاصة بين الدول ذات الايديولوجيات المختلفة والمتناقضة (ليبيا والتشاد والمغرب والجزائر). ورغم أن الحروب التي تندلع بين الدول العالم الثالث حول موضوع الحدود يتم اخمادها أحيانا بسرعة إلا أن إحتمال تجددها وانبعاثها من جديد يبقى قائما ما دام المشكل الحدودي لم يتم الفصل فيه نهائيا خاصة إذا عرفنا بأنه لا توجد قواعد قانونية محددة لمعالجة هذا المشكل. كما أن بعض النزاعات الجهوية تكون ناتجة عن السياسات التوسعية لبعض دول العالم الثالث (الفيتنام في كمبوديا، ليبيا وتشاد والسودان وتونس...الخ).

3- **النزاعات الداخلية conflits intra-elastiques:** يعتبر هذا النوع من النزاعات الأكثر أهمية بالنسبة لدول العالم الثالث وهذا نظرا لخطورتها ولكثرة النتائج التي تترتب وتسارع وتيرة وقوعها. فمن بين 117 نزاع مسلح وقع في العالم الثالث بين 1945-1986 كان القسم الأكبر في شكل نزاعات داخلية، حيث وزعت هذه النزاعات كما يلي: 17نزاع يدخل ضمن إطار تصفية الاستعمار،24 نزاع في شكل حروب حدودية، والبقية هي نزاعات مسلحة داخلية. وهذه النزاعات تكمن أسبابها في التقسيم التعسفي للحدود والمناطق الجغرافية خلال الفترة الاستعمارية، الخلافات العرقية والدينية، الخلافات

السياسية والايديولوجية ، ثم الخلافات بين السلطة والمعارضة. وكل هذه الخلافات ناتجة عن التركيز الشديد للسلطة في يد مجموعة صغيرة، وغياب الهياكل والأجهزة الدستورية والديموقراطية ، وغياب الاجماع الوطني .وهذه الخلافات لا يمكن اعتبارها في غالب الاحيان داخلية لأن أثرها ومداها ونتائجها يمكن أن تعمم وتنشر الى مناطق أخرى. وقد تنتج هذه الخلافات والصراعات عن المطالبة بالاستقلال وتقرير المصير حتى داخل الدول التي تكتاز بالوحدة الايديولوجية كيوغسلافيا. وهذه الخلافات تؤدي في غالب الأحيان إلى تفكيك الدول (بنغلاديش عن الباكستان). وقد ازداد الوضع الداخلي الدول العالم الثالث تفاقما ببروز وظهور الشعور الوطني بين أقليات العالم الثالث، وكذا بظهور نزعة حماية الاقليات لدى الأجهزة الدولية ولدى الدول العظمى كذلك مما ينذر انقسامات جديدة في العالم الثالث.

ويوضح الشكل التالي التقسيم الأكثر موضوعية لنزاعات العالم الثالث:

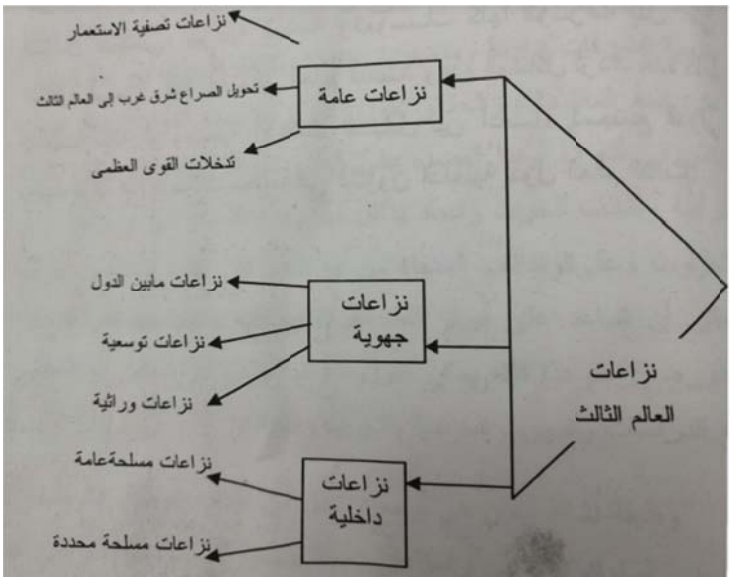

وخلاصة القول أنه منذ الحرب العالمية الثانية كان هناك تناقص في عدد النزاعات المسلحة، ومع ذلك فقد بقيت دول العالم الثالث مركز هذه النزاعات المسلحة. وهذه الدول هي التي تخصص الآن إمكانيات مالية ضخمة للإنفاق العسكري. والملاحظة هنا كذلك هو أن العنف في دول العالم الثالث اتخذ

شكل النزاعات الداخلية إلا في حالات نادرة عندما تكون هناك مشاكل حدودية بين دولتين أو أكثر .فوضعية عدم الاستقرار التي تتميز بها جل دول العالم الثالث لا تؤدي الى ايجاد مخرج لهذه النزاعات المسلحة، فالصعوبات التي تفرزها عملية التنمية الاقتصادية ،التكامل السياسي، شرعية السلطة والمؤسسات كلها مؤشرات تدل على امكانية استمرار النزاعات في العالم الثالث. وهذه المشاكل تزداد حدة كلما تدعمت حالو أو وضعية الاعتماد المتبادل بين أعضاء بين أعضاء المجتمع الدولي بحيث يولد هذا تدخلات مختلفة في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث.

مستقبل النزاعات والحروب

ركزت معظم الدراسات حول النزاع والحروب على الدوافع والأسباب التي تؤدي الى الدخول في صراعات وحروب، وقد خلصت هذه الدراسات إلى اعتبار الحرب ظاهرة طبيعية في العلاقات الدولية، وعليه فإنها في نظر هذه الدراسات هي حوادث كوارث الطرق أكثر منها نتيجة تصرفات إدارية ومقصودة ولهذا ركزت البحوث في هذا الميدان على جمع المعلومات والحقائق حول إندلاع النزاعات الدولية[54]. لكن البديل يكمن في أنه إذا أردنا القضاء على الحروب والنزاعات فإنه يجب علينا دراسة وظائف الحرب وايجاد بدائل لها وهذا للقضاء فيآن واحد على الحروب وعلى الوظائف المنتقاة من ورائها، لأن فكرة وظائف الحرب يمكن أن تساعد على ابراز الطبيعة الاجتماعية والسياسية للنزاع وكذا جذوره. ورغم هذا فإنه تم تجاهل هذا العامل أو المؤشر في الدراسات والبحوث الخاصة بالحرب والنزاع.

وظيفة نشاط معين هي أوسع وأشمل من أهدافه المعلنة، فالوظيفة لا تفترض السلوك العقلاني وإنما هي نتيجة طبيعية لنشاط معين، وعلى هذا الأساس يمكن أن نتكلم عن وظائف حتى ولو كان النشاط

[54] F.S.nochthedge ,M.D.Donelau ,international disputes :the political aspects ,London Europa piblications,1971.

الاجتماعي يؤدي الى نتائج غير متوقعة. وعليه فإذا كانت الحروب تندلع من أجل أهداف معينة كالحد مثلا من السياسة التوسعية للعدو، فإن وظائفها تكمن هنا في احفاظ ودعم قيم معينة وتحقيق قيم جديد. وهنا يمكن الخلاف بين وظيفة الحرب وأهدافها المعلنة.

وظائف الحرب: هناك عدة وظائف للحرب وهذا تبعا لتعدد المناهج والمدارس التي تهتم بظاهرة الحرب على المستويين الداخلي والدولي، ويمكن تلخيص أهم وظائف الحرب فيما يلي:

1- **الوظائف الفردية:** " **individuel functions**" وهذه الوظائف تشمل مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تعود على الفرد من خلال الحروب وهذه الفوائد غالبا ما تكون لها انعكاسات اجتماعية ودينية. فالحرب تحقق بعض الاحتياجات المرتبطة بشخصية الانسان فالمشاركة في الحرب تؤدي الى البرهنة على رجولة وشهامة وبطولة الفرد ومدى قابليته للدفاع عن قيمة الاخلاقية. أما بالنسبة للقادة سواء كانوا ملوكا أو رؤساء فإن المشاركة في الحرب لها علاقة متينة بشخصية هؤلاء ورغبتهم في ابراز انفسهم عن طريق نشوة الانتصار كأبطال وزعماء تاريخيين. كما أن الحرب هنا هي فرصة أمام الفرد لإبراز مقوماته المعنوية ورفعها، وعليه فهي وسيلة للبرهنة على شجاعة، تقديس القيام بالواجب الوطني والتضحية التي يتميز بها فرد من الأفراد وقد تؤدي الخرب الى تكوين قيم أخلاقية جديدة بالإضافة الى تكريسها وتدعيمها للقيم الاخلاقية القديمة والسائدة. فمن خلال الحرب يمكن للفرد تجنب الركود الفكري والاخلاقي الذي غالبا ما يكرسه السلام الدائم وبدون الحرب فالعالم سوف يستسلم للركود والغوص في أعماق المادية. من ناحية الدينية معظم الديانات تنص على أن الموت في المعركة من أجل الدفاع على مكاسب دينية هو الطريق المؤكد الى الجنة، وعليه فالحرب على هذا الأساس هي الفرصة المناسبة للأفراد لتحقيق هذا الهدف.

2- **الوظائف الاجتماعية:** " **social functions**" وهذه الوظائف كذلك تشمل كل الفوائد لتي تعود على البنية والأجهزة الداخلية للدولة وعلى التفاعل بين المجتمعات المختلفة وعلى علاقتها الخارجية. فالحرب تكمن من ظهور مجموعات جديدة (طبقات) فالمشاركة في الحرب هي نشاط بواسطته يتمكن الفرد من اثبات شخصية والمشاركة في الحياة السياسية النشطة والانتماء الى مجموعة معينة. فدرجة معينة من الصراع هي أمر ضروري لتكوين الجماعات ولبقاء نشاطها. كما أن الحرب تؤدي الى الابقاء على الطبقات الاجتماعية وتوحيدها وتضامنها وهذا من خلال تحديد العو المشترك الذي من الممكن أن يهدد وجودها إذا لم تكن مستعدة للمقاومة والحرب كذلك هي وسيلة لإعادة النظر في التغيرات والعوامل الاقتصادية (امتلاك وتوزيع الموارد، النمو الديموغرافي...الخ). وعليه فالحرب على هذا الأساس هي وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي وتطويره. ورغم أنه من الممكن أن يستفيد النظام الاجتماعي ككل من وظائف الحرب إلا أنه من الممكن أن يستحوذ جزء من هذا النظام أو مجموعة محددة على هذه الوظائف. فمثلا في الدول المصطنعة فإن مجموعة المركب الصناعي العسكري تشجع دائما على الحروب لتحقيق أهدافها من وراء بيع الاسلحة وتطويرها. أما بالنسبة للماركسية فكل الحروب هي عبارة عن حروب الطبقات ومصالحها المختلفة ،فالطبقة الحاكمة إذا لم تستطع المحافظة على مركزها بواسطة الطرق السلمية فإنها تلجأ إلى الحروب لتحقيق ذلك.

3- **الوظائف الثقافية:** الصراع والعنف عبارة عن حالة طبيعية للحياة اليومية لأنهما عبارة عن القوة والآلية المؤدية الى التغيير في أي مجتمع من المجتمعات. فالحرب فهدم وتدمير ما هو سيء وغير مفيد وتعبد الطريق نحو ما هو أفضل ، فالحرب ليست فقط حالة ضرورية للعملية التي ادت الى تطوير المجتمع لكن كذلك حالة ضرورية لظهور وبروز الحضارة. فالحروب لعبت دورا كبيرا في عملية تأقلم المجتمعات وهذا عن طريق منع تثبيت وتجميد قواعد السلوك الاجتماعي، فهي عبارة عن

ميكانيزم التأقلم الذي يكمن استعماله لحل أي مشكل متعلق بحياة الأفراد وعليه فهي عبارة عن مساهمة في التطور الثقافي.

4- **الوظائف المتعلقة بالدولة:** يرى بعض المنظرين أن الحروب تؤدي الى تكوين وحدات اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة وكبيرة، والتي عادة ما تكون في شكل دولة بمفهومها العصري، كما تؤدي الى تكوين الدول وبروز الشعور الوطني كوسيلة للدفاع عن وحدة الإقليم. فالنزاع على هذا الأساس يؤدي الى تحديد شخصية وحدود إقليم المجموعات المختلفة التي تكون الدولة. كما تؤدي الى اندماج وتكامل هذه المجموعات ومن جهة أخرى فإن الحرب كذلك تؤدي الى إعادة النظر في الحدود وإزالة تلك الدول التي لم يعد وجودها ضروريا (الاتحاد السوفياتي). كما أن الحروب هي لوسيلة الرئيسية التي بمقتضاها يمكن التفريق بين الدول التي لها ثقافات وقيم واضحة ومتينة نريد جعلها كمبادئ عالمية، وبين تلك الدول الضعيفة في هذا المجال والتي يمكن ابتلاع ثقافاتها من طرف الثقافات القوية. وأخيرا فإن الحرب تؤدي الى تحقيق المصالح الوطنية، فالدولة المستعدة لاستعمال العنف والتي لها امكانيات في هذا الميدان هي التي تستطيع ارغام العدو على تنفيذ رغباتها وأمانيها.

5- **الوظائف المتعلقة بالنظام الدولي:** هذه الوظائف متعلقة ومرتبطة بتكوين وإزالة والمحافظة على الانساق الدولية. وهنا يمكن الاشارة الى أن الوظائف الاجتماعية للحرب يمكن تعميمها على الانساق الجهوية والدولية .فالحرب في هذا الإطار يمكن اعتبارها كوسيلة لإدارة العلاقات الدولية، خاصة إدارة وتنظيم موازين القوى الدولية والجهوية. فعندما تصبح دولة أو مجموعة من الدول قوية وتهدد موازين القوى الموجودة. تلجأ الدول الأخرى الى مواجهة هذا التهديد عن طريق استعمال العنف في بعض الأحيان. وعليه فميزان القوى يمنع من ابتلاع الدول القوية للدول الضعيفة. ويرى البعض أن الحرب يمكن أن تؤدي إلى خلق مؤسسات وقواعد قانونية دولية لتنظيم المجتمع الدولي الفوضوي. فالاتفاقيات المنبثقة عن الحروب كلها وضعت قواعد قانونية لتنظيم وإدارة أمر معين، كالإتفاقية

الخاصة بمعاملة أسرى الحرب. كما أن الحرب تكون أحيانا الوسيلة الوحيدة لإجراء اتصالات بين الاعداء (أزمة الصواريخ في كوبا 1962 أدت الى اجراء اتصالات كوبا والولايات المتحدة من جهة، ومن جهة ثانية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة).

نقد وظائف الحرب: إذا كان للحرب كل هذه الوظائف السالفة الذكر والتي تعبر عن جانبها الايجابي. فإن لها عدة جوانب سلبية والتي يمكن أن تغلب رأى دعاة السلام والقضاء على الحروب. فالحرب بالضرورة تؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي والدولي، كما أنها تؤدي الى التفكيك وليس الى التكامل وتقتضي في غالب الاحيان على حضارات وثقافات عريقة، كما أنها تجعل من المستحيل التكهن بمستقبل الحضارة الانسانية وأنها تعيق التطور الطبيعي للحياة الانسانية في أي مجتمع من المجتمعات.

النزاع أو الصراع كنقيض للإجماع والاتفاق له جوانب سلبية عديدة. فإذا كان يعتبر من طرف البعض كعامل محرك في حياة المجتمعات، فإنه كذلك من ناحية أخرى عامل مهدم في المجتمع وهذا نظرا لأن في حياة القضاء على القيم القديمة لا تعتبر في جل الحالات ظاهرة ايجابية فمثلا انتشار القيم القديمة لهذه الدول لكنها في نفس الوقت أدت الى خلق مشاكل متعددة لهذه الدول خاصة بعد استقلالها.

في العصر النووي لم يعد من الممكن الكلام عن الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية الوطنية وهذا نظرا لأن طبيعة الحرب في حد ذاتها تغيرت وأصبح من المستحيل الكلام عن ربح حرب نووية خاصة إذا كانت القوى النووية أصبحت تمتلك ما يسمى بالمقدرة على الضربة الثانية ويمكن إجمال النتائج السلبية للحرب فيما يلي(1)الأثر النفسي السلبي الذي تتركه الحرب بالنسبة للأفراد والجماعات الإثنية.(2)تؤدي في غالب الاحيان الى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في النظام الاجتماعي.(3) فقدان القيم الاخلاقية والثقافية. (4)تصاعد وارتفاع في نسب التسلح مما يؤدي الى تفاقم الاوضاع الاجتماعية.(5) فقدان الحريات الفردية. (6) عدم استقرار النظام الدولي.

بديل الحرب ووظائفها: الوظائف التي تؤديها الحرب للفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تجعل الحرب مشروعة وتبرز اللجوء الى استعمال العنف، لأنه ببساطة غالبا لتكون النتائج السلبية للحروب أكثر من ايجابياتها والأهم من ذلك أن وظائف الحرب وما يترتب عنها من نتائج لطرف معين يمكن تعويضها أو ايجاد البديل لها والذي لا يكون نتاجا لاستعمال العنف، فمثلا بالنسبة للوظائف الفردية التي تكمن في الدفاع عن القيم الأخلاقية ورغبة الفرد في ابراز وتحقيق مقوماته الشخصية يمكن تدعيمها بواسطة طرق منافسة بديلة وسلمية كالمنافسات الرياضية التي تدعم شرف وقدرة وشجاعة الفرد، فكون الفرد بطلا هي أعلى وأسمى درجات الافتخار والبطولة. كما أن الطرق المختلفة للعبادة مكن أن تؤدي الى تعويض وظيفة الحرب على المستوى الفردي

إن معظم الوظائف الخاصة بالدولة وبالنظام وبالمجتمع لم يعد من الممكن خاصة في ظل التطورات التكنلوجية الجديدة وما افرزته من نتائج تحقيقها بواسطة الالتجاء الى الحرب استعمال العنف في علاقات الدول بعضها ببعض. بل أصبح التعاون يفرض نفسه كأساس للعلاقات بين الدول وبقائها واستمرارها وهذا لتحقيق حياة أفضل كبديل لوظائف الحرب المذكورة سالفا. فاستعمال الحرب كثلا كوسيلة للقضاء على بعض القيم القديمة أو تطويرها يمكن أن يتم عن طريق التعليم الذي يؤدي نفس الوظيفة كما أن التجارة الدولية يمكن أن تعوض وظائف الحرب كوسيلة للإبقاء على المنافسة بين الدول لكن بوسائل سليمة وذلك عن طريق منح جوائز للدول التي تحقق مثلا حسن مستوى للإنتاجية أو أعلى مستوى للدخل الفردي، أو أعلى مستوى للنمو الاقتصادي....الخ. كما يحدث الآن بالنسبة لجوائز نوبل في مختلف الميادين.

وفي إطار تنظيم الحياة الدولية وإزالة شبح الحرب والازمات هناك عدة نظريات أثبتت جدواها في الواقع العملي. فالوظيفة ركزت على تكوين الأجهزة والمنظمات التي تخدم المصالح المشتركة لكل الدول بغض النظر عن قوتها ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما أن أطروحة الحكومة العالمية

تهدف إلى جمع إرادات الدول في كيان واحد وتوحيد وتركيز السلطة في هذا الكيان الجديد حتى يمكن القضاء على الخلافات التي تثور بين الدول المستغلة. كما أن تزايد الدراسات الخاصة بالسلم وحل النزاعات الدولية من المحتمل كذلك أن تلعب دورا هاما في توعية الرأي العام الدولي حول خطورة الصراعات والحروب وبالتالي تشجع على البحث عن بديل للصراع والحرب في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع:

1- اسماعيل صبري مقلد ،**نظريات السياسة الدولية** الكويت، منشورات ذات السلاسل ،1987.

2- اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والعلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية.

3- عطية حسين أفندي عطية، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986

4- عزت عبد الواحد سيد محمود، **إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية**، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990-1991، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 1994.

5 -صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، القاهرة ،مكتبة مدبولي ،ط1 ،2006

6- جوزيف س.ناي، **المنازعات الدولية** ،مقدمة للنظرية والتاريخ، بيروت، 1992.

7- حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الجزائر،2008.دار السلام، مصر.

ناصيف يوسف حتي، مدخل الى العلاقات الدولية،

8- حسين حيدي، **استخدام القوة في العلاقات الدولية** من منظار: القوانين الدولية والفقه الشيعي، دراسة مقارنة، بدون مكان وسنة الطبع.

.

9-كارل فون كلاوزفتز، **الوجيز في الحرب**، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط2 ،1980.

10-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط1،القاهرة.

1- J.E. goodby (ed), regional conflicts ,new york , oxford university press ,1995.

2- F.S.nochthedge ,M.D.Donelau ,international disputes :the political aspects ,London Europa piblications,1971.